



كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم إدارة الأعمال والإدارة العامة

واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة
الأردنية

**Reality of documentation and information security and it's role in
preservation of Art properties at Ministry of Culture in Jordan**

إعداد الطالب:

فهد كاسب فمر الصبيحات

إشراف:

الدكتور مرعي حسن بني خالد

عمادة الدراسات العليا

الفصل الثاني

٢٠١٨/٢٠١٧

اقرار والتزام

أنا الطالب: فهد كاسب نمر الصبيحات

التخصص: الإدارة العامة الكلية: الإقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ / / ٢٠١٨

التفويض

أنا الطالب " فهد كاسب مَر الصبيحات " أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة (واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية) للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

**Reality of documentation and information security and its role of
preservation of Art properties at Ministry of Culture in Jordan**

واجيزت بتاريخ / / ٢٠١٨

إعداد الطالب:

فهد كاسب فمر الصبيحات

إشراف

الدكتور مرعي حسن حمد بني خالد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مرعي حسن حمد بني خالد مشرفاً و رئيساً.....

الدكتور علي زكريا فرحان القرعان (عضواً)

الدكتور هايل فلاح مقداد السرحان (عضواً)

الدكتور مرزوق عايد فمر القعيد (عضواً خارجياً)

الإهداء

إلى من كانا لي فخراً ومحفزاً وداعماً ووقفاً بجانبني في شتى جوانب حياتي .

((والدي " رحمة الله عليه وادخله فسيح جناته "

والدتي أطال الله بعمرها))

إلى من عززو طريقي ودعماني في مشواري العلمي .

((أشقائي))

((أخي تيسير "أبو عبد الرحمن"))

إلى رفيقة الدرب

((زوجتي الغالية))

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه لمن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي، والذي ساعدني في إتمام هذا العمل، الدكتور مرعي حسن حمد بني خالد، الذي ما تواني يوماً عن مساعدتي طيلة فترة رسالتي هذه، وأسأل الله له مزيداً من التقدم والازدهار في حياته العلمية والعملية، وأشكره جزيل الشكر على ما قدمه لي من مساعدة.

كما أتقدم بالشكر وبكل فخر إلى جامعتي / جامعة آل البيت، وجميع الهيئة التدريسية المحترمين الذين تتلمذت على أيديهم، وقاموا بتدريسي بكل إخلاص، أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، وجميع الذين قدموا لي يد المساعدة، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما قدموا وتكبدوا العناء في قراءة رسالتي، وما تفضلوا به من مقترحات.

فهرس المحتويات

ج.....	التفويض
د.....	قرار لجنة المناقشة
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	فهرس الملاحق
ك.....	الملخص باللغة العربية
ل.....	Abstract
١.....	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
١.....	المقدمة:
١.....	مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٢.....	أهداف الدراسة:
٢.....	اهمية الدراسة :
٣.....	فرضيات الدراسة:
٣.....	مصطلحات الدراسة:
٥.....	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
٥.....	المبحث الاول : الإطار النظري
٥.....	مقدمة :
٧.....	أمن المعلومات:
٧.....	أمنية نظم المعلومات:
٩.....	أمن المعلومات والعمليات الإلكترونية:
٩.....	التوثيق الالكتروني:
١٠.....	مخاطر العمليات والأعمال لإلكترونية:
١١.....	الوقاية من المخاطر:

١٤.....	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
١٤.....	الدراسات العربية:
١٥.....	الدراسات الأجنبية:
١٧.....	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
١٨.....	الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات
١٨.....	منهجية الدراسة :
١٨.....	أساليب جمع البيانات :
١٨.....	مجتمع الدراسة وعينتها :
١٨.....	محددات الدراسة :
١٨.....	وصف خصائص عينة الدراسة:
١٩.....	أداة الدراسة:
٢٠.....	صدق الأداة وثباتها:
٢١.....	المعالجة الإحصائية:
٢٢.....	الفصل الرابع : عرض النتائج الاحصائية
٢٢.....	تحليل فقرات استبانة الدراسة :
٢٧.....	اختبار الفرضيات:
٣٦.....	الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات
٣٦.....	مناقشة النتائج:
٤٤.....	التوصيات:
٤٥.....	قائمة المراجع
٤٥.....	أولاً: المراجع العربية:
٤٧.....	ثانياً: المراجع الأجنبية:
٤٨.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٢٩	توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية	
٣١	معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ك	
٣٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع توثيق المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة مرتبة ترتيباً تنازلياً	
٣٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال طبيعة التوثيق مرتبة تنازلياً	
٣٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال معيقات التوثيق مرتبة تنازلياً	
٣٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال عمليات التوثيق مرتبة تنازلياً	
٣٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الملكية الفنية مرتبة تنازلياً	
٣٩	نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى	
٤٠	نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الأولى	
٤٠	نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية	
٤١	نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة	
٤٢	نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الرابعة	
٤٤	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع توثيق المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي	
٤٦	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع توثيق المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير الفئة العمرية	
٤٧	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع توثيق المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	
٤٨	نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع توثيق المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة	

فهرس الملاحق

الصفحة	الموضوع	الرقم
٦٨	ملحق (١) الاستبيان	١
٧١	ملحق (٢) اعداد اللوحات الفنية واماكن تواجدها وعينات مصورة عنها	٢
٧٢	ملحق (٣) قائمة اسماء المحكمين	٣

واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

إعداد الطالب: فهد كاسب نمر الصبيحات

إشراف: الدكتور: مرعي حسن حمد بني خالد

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الاردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف اختبار الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية وتوزيعها على أفراد العينة في وزار الثقافة الأردنية، وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

أظهرت نتائج الدراسة بان عمليات التوثيق وطبيعتها كانت بدرجة مرتفعة في حين كانت الملكية الفنية ومعوقات التوثيق كات بدرجة متوسطة، وكذلك اظهرت نتائج الدراسة باختبار One sample t-test بوجود دور ذو دلالة احصائية لكل من عمليات التوثيق وطبيعة التوثيق والملكية الفنية ومعوقات التوثيق مرتبة حسب الاهمية الاحصائية في المحافظة على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الاردنية.

وقد اوصت الدراسة بتفعيل دور وزارة الثقافة بإيجاد سجل وطني للوحات الفنية وتوثيقه وفق المعايير العالمية وتصنيف جميع هذه اللوحات وتحديد الثمينة منها للمحافظة على الممتلكات الفنية، وكذلك اصدار تعليمات ولوائح تنظيمية وتشريعات لحماية الممتلكات الفنية والمنتج الثقافي الفني الوطني وتنظيم عملية التوثيق وتعميمها على كافة الجهات ذات العلاقة.

الكلمات الدالة: التوثيق، الممتلكات الفنية، وزارة الثقافة الأردنية.

Reality of documentation and information security and its role of preservation of Art properties at Ministry of Culture in Jordan

Prepared by

Fahed Kaseb ALSbaihat

Supervisor Prof.

Marei Hasan Bani Khaled

Abstract

The goal of this study is to identify the Reality of documentation and information security and its role of preservation of Art properties at Ministry of Culture in Jordan.

The study used the descriptive analytical method to test the hypotheses to reach the objectives.

A questionnaire has been designed for collecting the primary data and It has been distributed to the sample's at ministry of culture in Jordan.

After conducting the statistical analyze, the study reached a number of results, the most prominence are: results of the study showed that the documentation processes and their nature were at high degree, while the art properties and documentation obstacles came at medium degree.

Also, results of the study related to one-sample t - test showed the presence of role with statistical significance of documentation processes, documentation nature and art properties and documentation obstacles ranked according to the statistical importance in preserving the art properties at the jordanian ministry of culture.

The study recommended the necessity for activating the role of ministry of culture in finding a national recording to the global standards, and valuable one, to preserve the art properties, and also issuing instructions and more legislations to protect art properties and national cultural product , and organize documentation process and circulate to all related institutions.

Keywords: Documentation, Art properties, Ministry of Cultre in Jordan.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أن الإنجازات الثقافية والمعرفية والفنية في هذا العصر إنما هي حصيلة لإنجازات الإنسان على مر العصور، وعلى الرغم من استخدام الإنسان للعديد من المواد المختلفة بقيت وسائل الاتصال والأعلام والتوثيق تواكب هذا التطور الثقافي. وإلى جانب هذا التطور الفكري يمكن إبراز ان وسائل المعرفة تركت أثارا خطيرة على سير الحضارة الإنسانية في مجال الأعلام والاتصال فعندما اخترعت الكتابة صار الناس يتعلمون لا عن طريق النقل الشفهي فحسب بل عن طريق المخطوط الذي يقرأ وعندما اخترعت الوسائل البصرية في عصر الثورة الصناعية الأولى حيث استخدمت الصورة كوسيلة أعلام ومعرفة بالإضافة إلى الكلمة المكتوبة وذلك باستخدام أجهزة التصوير والتسجيل وأصبحت الصورة والرموز البصرية أداة اتصال هامة وظهر ما يسمى بوسائل الاتصال الجماهيري كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون لنقل الصورة والرموز إلى مساحات شاسعة، واخترع أيضا الحاسب الإلكتروني الذي تميز بالسرعة والدقة والتنوع والسعة الكبيرة للمعلومات المخزنة لخرن أشكال عديدة من المعلومات المصاغة على شكل كلمة مكتوبة أو منطوقة أو على شكل رموز بصرية

وفي الوقت الراهن نشهد تطورات تكنولوجية وعلمية في المجالات المعلوماتية ومجالات الأعمال، والتي أدت بدورها إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة أعمال المنظمات والأفراد العاملين فيها، كما أفرزت العديد من الاحتياجات من أبرزها الحاجة إلى تطوير إداري فعال، يؤدي إلى تلبية الحاجات الإنسانية في المجالات الحكومية كالمنظمات الحكومية والوزارات بقطاعاتها المختلفة، وذلك ما أدى إلى ظهور أهمية مفهوم توثيق المعلومات الذي يلعب دوراً بارزاً في ضمان سير أنشطة المنظمات بطريقة أسرع وأدق وضمن معايير واستراتيجيات مختلفة. وقد أصبحت عملية توثيق المعلومات بدقة متناهية، أمراً حتمياً وهاماً خصوصاً في العصر الذي نشهد فيه انفجار معلوماتي متسارع في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي استدعى من المنظمات أن تقوم بتطوير أنظمتها وعملياتها بشكل مستمر، للتخفيف من وطأة متطلبات التطور العام في مختلف المجالات والمؤسسات ومواجهة التغيرات والتحديات التي تعيق عملية التنمية.

وقد حاولت وزارة الثقافة الأردنية في الأعوام السابقة توثيق ممتلكاتها الفنية ولكن لم يُقدر لهذه المحاولات أن تُنجز، حيث سيركز الباحث على موضوع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية وتسهيل الضوء على عمليات التوثيق وطبيعة التوثيق ومعوقات التوثيق والملكية الفنية لمحاولة تطوير الأنماط التقليدية في التوثيق إلى أنماط حديثة قادرة على مواجهة التحديات والتطورات التقنية والتكنولوجية، وتحافظ بدورها على الممتلكات العامة والخاصة في الوزارة المبحوثة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل تطور شبكات المعلومات والأجهزة والأنظمة الحديثة غير المسبوق في مجالات التنظيم والتخطيط والتوثيق وأمن المعلومات، وعلى اعتبار أن جهود توثيق المعلومات هي دعامة ترتكز عليها جميع المنظمات باختلاف الهدف منها والخدمة التي تؤديها، إضافةً إلى ما تؤديه من الحفاظ على عناصر وممتلكات المنظمات.

ومن منطلق فلسفة رعاية الثقافة والاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة ولاهمية توثيق الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية لتكون هذه الممتلكات مرجعية لدراسة وتطور الحركة التشكيلية الأردنية وحمايتها من السرقة والعبث والتسرب غير القانوني ولكي تكون هذه الممتلكات ثروة متحفية في المستقبل، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية. وعليه قام الباحث بتجسيد مشكلة هذه الدراسة في السؤال التالي :

ما واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية ؟

أهداف الدراسة:

يتجسد الهدف الرئيس لهذه الدراسة للتعرف على واقع التوثيق في وزارة الثقافة الأردنية، ومن الأهداف الأخرى للدراسة الحالية تقديم توصيات واقتراحات قد تساعد المسؤولين وأصحاب القرار للوصول الى معرفة درجة تقييم توثيق المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية، وعلى وجه العموم يمكن للدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية:

الكشف عن واقع التوثيق (عمليات التوثيق، طبيعة التوثيق، معايير التوثيق، الملكية الفنية) في وزارة الثقافة الأردنية.

من خلال ما تتوصل له الدراسة من نتائج وتوصيات للتوثيق ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

اهمية الدراسة :

تنبع أهمية التوثيق من الناحية العلمية إلى حد كبير من ارتباطه بشكل مباشر بالتأثير على العمليات الكلية للمنظمة من تطوير للأنظمة ومتابعة أداء العاملين ومعالجة وتصويب الأخطاء، كما أن التوثيق يساهم في معرفة الوزارة المبحوثة بقيمة وحجم وكم الممتلكات الفنية المتوافرة لديها، وعليه فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال جانبين كما يلي:

الأهمية العلمية:

يأمل الباحث من خلال هذه الدراسة الاستدلال على واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية، وذلك من وجهة نظر الموظفين سواء كان مديراً أو فنياً فيها، نظراً لتمكنهم من تقييم واقع التوثيق المتمثل بـ (المخطوطات، الدوريات، السجلات الورقية، قواعد النظام الإلكترونية، الكتب، الأقراص المضغوطة CD، بنوك المعلومات) التي تتبناها الوزارة في الأردن.

الأهمية التطبيقية:

تنبع هذه الأهمية التطبيقية من أهمية القطاع المبحوث وهو وزارة الثقافة الأردنية، إذ تتناول هذه الدراسة مجالات تطبيقية على قدر من الأهمية، كونها تناط بها مسؤولية الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة والتحف واللوحات الفنية، لذا فإنه من المتوقع أن تتحدد نتائج هذه الدراسة بدرجة صدق الأداة ومدى استجابات أفراد عينة الدراسة عليها، والتي قد تساهم نتائجها في مساعدة صانعي القرار من خلال التقييم الكلي لمجالات التوثيق في تصويب الأخطاء والانحرافات وإيجاد البدائل والحلول المناسبة لها.

فرضيات الدراسة:

اعتماداً على مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها المختلفة ولتحقيق أهداف الدراسة المرجوة تم بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01 الفرضية الصفرية: «لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لواقع التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية».

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لطبيعة التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمعيقات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لعمليات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

H02 الفرضية الصفرية: «لا يختلف واقع التوثيق ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) باختلاف متغيرات القسم، والمسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة».

مصطلحات الدراسة:

تُعرّف مصطلحات الدراسة تعريفاً اصطلاحياً وآخر إجرائياً للباحث، ووفقاً لما يلي:

- التوثيق: هو مجموعة من العمليات المترابطة والمتناسقة لتوصيل المعلومات والمعرفة إلى الطبقة التي تحتاج إلى المعرفة المتخصصة تسهيلاً للبحث والتوثيق الإعلامي له صلة بعملية الحصول على المعلومات وتخزينها وحفظها وبناء المجموعات ومصادر المعلومات وتنظيم المعلومات وتحليلها يعد من أهم أساليب التوثيق كما أنه يتسم بخاصية مهمة هي خاصية العمق في تناول المعلومات وتحليلها وشمولية تغطيتها من مصادرها المتعددة والمختلفة وهذا يؤدي بالتالي إلى شمولية الاستفادة من تلك المعلومات فيما يتعلق بالباحثين والمتخصصين والمهتمين (Gaines, 2007).

- التوثيق الفني: هو عملية حفظ دقيق وشامل تسعي إلى الحفاظ على النتاج الفكري والثقافي والإعلامي ومجمل النشاطات الإنسانية البشرية أو شرائح من الأفراد في أطر مكانية وظروف حياته خاصة في وثائق تتعدد أشكالها ومضامينها أو هو مجموع الإجراءات والخطوات الفنية والعلمية التي تستهدف توفير المعلومات وجمعها في أوعية تحدد مضامينها وحقولها المعرفية وذلك بالحصول عليها من مصادرها المعرفية المتنوعة ثم حفظها وتخزينها وتنظيمها وترتيبها وتصنيفها وفهرستها بغرض الاستفادة منها عند الحاجة

- الممتلكات الثقافية والفنية: يقصد فيها الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية، الديني منها أو الديني، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها ويدخل فيها أيضاً المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية أو التي يطلق عليها اسم مراكز الأبنية التذكارية (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية، ١٩٥٤).

الملكية الفنية: المصنفات المبتكرة في الأدب والفنون والعلوم ايا كان نوع هذه المصنفات أو أهميتها أو الغرض من إنتاجها والتي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة وبوجه خاص: (البند ٦) - أعمال الرسم والتصوير والنحت والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية. (قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢).

وزارة الثقافة الأردنية: ان مؤسسة العمل الثقافي في الأردن، جاءت مستندة إلى تراكمات في العمل الثقافي الحكومي والأهلي، وقد بدأت بإنشاء دائرة الثقافة والفنون عام ١٩٦٦ لتكون إطاراً راعياً للنشاط الثقافي في المملكة، بالإضافة إلى ملء الفراغ على صعيد الخدمات الثقافية، وقد ارتبطت هذه الدائرة منذ تأسيسها بوزارة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، حتى عام ١٩٧٦، وبعد ذلك ارتبطت بوزارة الثقافة والشباب حتى عام ١٩٨٤، ثم عادت وارتبطت مجدداً بوزارة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار لفترة قصيرة، امتدت حتى عام ١٩٨٨، حيث تم تشكيل وزارة الثقافة والتراث القومي بموجب نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨، ومحصول كل ذلك، كان إنشاء هذه الوزارة - وزارة الثقافة - التي يحكم عملها قانون رعاية الثقافة رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، بالإضافة إلى مختلف الأنظمة والتعليمات المعمول بها. (نظام تنظيم وادارة وزارة الثقافة وتعديلاته رقم ٥ لسنة ١٩٩٠).

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول : الإطار النظري

مقدمة :

إن عملية التوثيق التي تتم في إطار المؤسسات المختلفة تعد من الخطوات الأساسية للحفاظ على المنتج الفني ويلعب التوثيق الفني أيضا دوراً بارزاً في هذا الإطار إذ أنه يحقق جانبيين اثنين مهمين أولهما عميلة التوثيق ذاتها بما تمثله من خطوات للحفاظ والصيانة والحماية في جانب وثانيهما هو توظيف هذا المحفوظ بكنوزه وتفصيلاته في عالم الاتصالات والتواصل في جانب آخر.

إن الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية والفنية في ازدياد مطرد نتيجة لتقدم تقنية الحرب؛ ولاعتقادها أن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية والفنية التي يملكها أي شعب كانت تمس التراث الثقافي والفني الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية؛ ولاعتباره أن في المحافظة على التراث الثقافي فائدة عظيمة لجميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن يكفل لهذا التراث حماية دولية؛ وعلى هدى المبادئ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في اتفاقيتي لاهاي عام ١٩٠٧؛ حتى تكون هذه الحماية مجدية، تنظيماً منذ وقت السلم باتخاذ التدابير اللازمة، سواء أكانت وطنية أم دولية؛ ولاعتزامها اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية الممتلكات الثقافية (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية، ١٩٥٤).

فمن خلال التطور التاريخي لمصادر المعلومات على النحو المذكور تجدر بنا الإشارة إلى أن مؤسسات الاختزان التي ضمنت تلك المصادر والأوعية قد عرفت بعدد من التسميات المتوالية أو المعاصرة في بعض الأحيان منها على سبيل المثال بيوت الحكمة وخزائن الكتب ودور الكتب ودور المحفوظات ودور الوثائق ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات (مكاوي، ١٩٩٧). لهذا فأن الغرض الأساسي من مؤسسات الاختزان هذه هو حفظ أوعية المعلومات ونشر المعرفة. وأن ظهورها كمؤسسات عامة خدم هدفاً مشتركاً وغاية واحدة وكانت أوعية المعلومات تخزن في مكان واحد حيث لم يشعر القائمون عليها حينئذ بضرورة فصل تلك المواد عن بعضها نظراً للزيادة الهائلة في أعداد المواد المكتبية والوثائقية الأرشيفية (الهجرسي، ٢٠٠٠).

وقد أدى هذا إلى تميز كل من المكتبات ودور الوثائق بحيث أصبحت لكل منهما وظائفه ذات الشخصية المتميزة والعمليات الفنية الخاصة به، على الرغم من التشابه العام بين هذين القطاعين في جوهر تلك المؤسسات وفي طبيعة هذه الوظائف وبناء على هذا التميز فإن أوعية دور الوثائق غير خاضعة للتداول العام بل يكون من الضروري أن تبقى سرية لسنوات عديدة خلافاً لما هو قائم في المكتبات، واهتمام السلطة الرسمية بصورة رسمية بالمفردات المتوفرة في دور الوثائق وتراه عنصراً حيوياً في ممارستها لأعمالها بل تعتبره جزءاً لا يتجزأ من وجودها ذاته وبالنسبة لأوعية المعلومات التي تحتويها دور الوثائق هناك قيمة خاصة لوجودها المادي ذاته كما هو الحال بالنسبة للمراسلات مثلاً حيث لا تفي في أحيان كثيرة النسخة المصورة عن الأصل نفسه

في حين أنه تختلف الحالة في الأوعية التي تحتويها المكتبات حيث بالإمكان الإفادة من النسخ المصورة عن الأصل. كما تتميز أوعية المعلومات في دور الوثائق عند إنتاجها باكتفائها بالأصل مع عدد قليل من النسخ في غالب الأمر بينما نجد أن الحالة تختلف بالنسبة للمكتبات حيث يتم إنتاج آلاف النسخ من كل وعاء للمعلومات التي يوجد فيها، وأن عملية الأعداد الفني لأوعية المعلومات في دور الوثائق تختلف عن المكتبات حيث يتبع في ترتيب أوعية المعلومات في دور الوثائق الطرق المتبعة في ترتيبها في الدوائر والمؤسسات التي أنتجتها بينما نجد الحالة في المكتبات أن لكل وعاء للمعلومات رقم تصنيف خاص به وأنها تفهرس حسب قواعد منطقية متفق عليها دولياً (رحمن، ٢٠٠٧).

لهذا فقد وضعت أطر للعمل، ووضعت السياسات وحددت الأدوار والمسؤوليات، وبيان الالتزام الأدنى المطلوب من جميع العاملين والمتعاملين مع الدوائر الحكومية لضمان أمن وحماية المعلومات التي يتعاملون معها على أي صورة، سواءً أكانت إلكترونية أو غير إلكترونية، أو مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، أو تم تخزينها في ملفات أو أفلام أو صور أو وثائق أو أقراص أو أية وسائط تخزين مادية أو إلكترونية كانت، منذ إنشائها، مروراً بنقلها ومعالجتها وتخزينها، وانتهاءً بالتخلص منها بشكل آمن وصحيح. كما تمثل هذه السياسة الحدود الدنيا للممارسات الخاصة بأمن وحماية المعلومات، ويمكن للدائرة أن تقوم برفع مستوى حدودها بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل، ووضع التعليمات الخاصة لتطبيقها، وتطوير إجراءاتها الداخلية بحيث تكون منبثقة عن هذه السياسات والتعليمات، لتعزيز مستوى أمن وحماية المعلومات. إن الالتزام الصحيح بالعمل بهذه السياسات يؤدي إلى تحقيق أعلى المستويات الممكنة لضمان أمن وحماية المعلومات، ويعزز الثقة بين المواطنين والحكومة بأن معلوماتهم وتعاملاتهم الإلكترونية وغير الإلكترونية ستكون بأمان وبمعزل عن أية مخاوف أو تهديدات قد تؤثر على سلامتها وسريتها وإتاحتها، كما يعزز الثقة المتبادلة بين الدوائر الحكومية المختلفة، ويسهل من تطبيق آليات أمن وحماية المعلومات في الخدمات المشتركة والمتبادلة بينها فقد تم بذل مجهود كبير في وضع وتطوير هذه السياسات بعناية من أجل حمايتها من المخاطر المتعلقة بأمن وحماية المعلومات، والتقليل ما أمكن من أية آثار سلبية قد تترتب على أي ممارسة أو فعل قد يفضي إلى الإضرار بالمعلومات والموارد المعلوماتية المملوكة للحكومة

فالمشكلة الرئيسية فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية والنامية بشكل عام هي ليست في انعدام النصوص القانونية الموضوعية التي تعترف وتقر هذه الحقوق وإنما في تطبيق هذه القوانين وإنفاذ هذه الحقوق لمصلحة أصحابها من قبل الأجهزة المختصة، وعلى رأسها الجهاز القضائي. فقوانين الملكية الفكرية التي تضمن الحد الأدنى من الحماية لهذه الحقوق موجودة، ويندر أن نجد دولة في العالم لم تدخل قوانين الملكية الفكرية إليها حتى الآن. كذلك فقد عرفت معظم الدول العربية قوانين الملكية الفكرية بمعناها الحديث ناهيك عن تراث العالم العربي الذي يدين السرقات الفكرية. مع ذلك فإن نسبة قرصنة حقوق الملكية الفكرية والاعتداء عليها لازالت عالية بشكل كبير في العالم العربي والسبب الرئيسي لذلك هو ضعف تطبيق وإنفاذ هذه الحقوق من قبل الأجهزة المعنية (الأحمر، ٢٠٠٤).

ان وضع السياسات وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وبيان الالتزام الأدنى المطلوب من جميع العاملين والمتعاملين مع الدوائر الحكومية لضمان أمن وحماية المعلومات التي يتعاملون معها على أي صورة، سواءً كانت إلكترونية أو غير إلكترونية، مكتوبة أو مسموعة أو مرئية، أو تم تخزينها في ملفات أو أفلام أو صور أو وثائق أو أقراص أو أية وسائط تخزين مادية كانت أو إلكترونية، منذ إنشائها، مروراً بنقلها ومعالجتها وتخزينها، وانتهاءً بالتخلص منها بشكل آمن وصحيح حيث تمثل هذه السياسة الحدود الدنيا للممارسات الخاصة بأمن وحماية المعلومات (اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات، ٢٠٠٨).

أمن المعلومات:

ومع التطور الهائل والانتشار السريع والمخيف لشبكات المعلومات لتطويع المسافات بين الدول ولتشمل العالم كله جعلت منه قرية صغيرة وأصبح المستفيد من الممكن أن يكون أي شخص، وبيئة التشغيل أصبحت من الممكن أن تكون أي مكان. أي أن التقنية يمكن أن تستخدم في أي مكان وزمان مع هذا التطور ازدادت أهمية قضية أمن المعلومات وقضية الأمن بشكل عام فأصبحت بالفعل مشكلة تبحث عن حل وأصبحت هذه القضية تهم رجال الأعمال والمدراء وكل من لديه معلومات وأصبحت تهم المستفيد العادي والشركات التي تقدم خدمات المعلومات ومصممي النظم والتطبيقات وكذلك الشركات المطورة للأجهزة والبرمجيات

يعرف عصرنا هذا بالانفتاحية المطلقة والشفافية المتناهية بحيث أصبحت حماية وأمن المعلومات الحساسة والثمينة من أعقد الأمور التي تواجه كبار المسؤولين في القطاعات الحكومية والخاصة. وعند محاولة تطبيق الحماية التقليدية نجدها مكلفة جداً وتعيق انسيابية الأعمال وتعارض تيار التقدم والتطور الذي يتطلب منا وضع جميع معلوماتنا المحفوظة على ورق في قواعد بيانات حاسوبية متواصلة مع حواسيب أخرى بواسطة شبكة داخلية تسمى الإنترنت (Internet) ومطلوب الآن ربط الشبكة الداخلية هذه مع شبكة خارجية عالمية تسمى الإنترنت (Entrant) مما يعني فعلياً وضع جميع المعلومات على الشبكة العالمية التي يستخدمها أكثر من مائة مليون شخص في جميع أنحاء العالم، والذي يعني بدوره أنك تحت رحمة من يمتلكون ناصية علم وتقنية الحاسوب (رسلان، ٢٠٠١).

أن معظم الدول النامية لا تعتمد خطة وطنية شاملة مبنية على إستراتيجية مدروسة لحماية معلوماتها، ولتواكب التطور الذي حصل في أداء الأعمال في العالم المتقدم. فحماية المعلومات لدى هذه الدول في مجمله يعتمد أولاً على الثقة في الأشخاص ففي معظم الحالات يظهر هؤلاء الأشخاص الثقة والولاء، ولأنهم يحاولون قدر جهدهم إبقاء الأمر كما هو عليه ويحاربون التغيير الذي يحمله التطور والتحديث مع علمنا أن محاربة التطوير والتحديث هي أكبر كارثة تواجه الأمم وخاصة في عصرنا هذا. لهذا لا بد من وضع خطة وطنية شاملة مبنية على إستراتيجية واضحة ومدروسة جيداً لحماية وأمن المعلومات، بحيث تسمح بانسيابية الأعمال ولا تتعارض مع الانفتاحية المعلوماتية ولا تعكر صفو الشفافية المطلوبة لمجاراة العولمة بكل تحدياتها دون التضحية بالأسرار الوطنية والاقتصادية الثمينة (بدر، ١٩٩٧).

أمنية نظم المعلومات:

إن موضوع الأمن في النظم الآلية للمعلومات يعتبر من أكثر المواضيع التي تنال اهتمام الباحثين والمتعاملين مع تلك النظم، وإن انتشار الحاسبات الآلية ودخولها المطرد في إدارة نظم المعلومات المختلفة قد اثر تأثيراً مباشراً في تطوير ورفع كفاءة تلك النظم، وبناء على مسح إحصائي عن حوادث امن المعلومات في النظم الآلية اعد من قبل الحكومة الأمريكية وجد إن العوامل المؤثرة وتأثير كل عامل هي على النحو الآتي: الأفعال غير المقصودة وتمثل (٥٠%) من نسبة الحوادث في امن المعلومات، وعدم أمانة العاملين في الحاسب الآلي وتمثل (١٥-٢٠%) من نسبة الحوادث، والابتزاز والضغط المطلبية وتمثل (١٠%) من الحوادث، والمياه والسوائل وعدم الالتزام بالمواصفات البيئية وتمثل (١٠%)، والاعتداء الخارجي لا يتجاوز (٥%). اما الكوارث الطبيعية والحريق وتمثل (١٠%) (Merkle, 2002).

من هنا يتضح إن العوامل الثلاثة الأولى أي تلك التي مصدرها الأفراد المتعاملين مع الحاسب الآلي قد تسببت في (٨٠%) من جملة الحوادث المهددة لأمن المعلومات في حين إن العوامل التي لا يدخل فيها العامل البشري لا تتعدى (٢٠%) وان تأثير العامل البشري الخارجي لا يتجاوز الـ (٥%) مما يشير إلى تركيز المشكلة في الأفراد المتعاملين مع الحاسب الآلي (Rivest & Shamir, 2002).

تعد حماية بيانات الوثائق أمراً غاية في الأهمية، فلا بد من كفالة التحكم في هذه الحماية بالطرق الفنية الممكنة، ومن هذه الطرق نظام إدارة قاعدة بيانات الوثائق (DBMS) حيث يساعد هذا النظام كلاً من الناشرين والمؤلفين في تطويع الوثائق وحفظها وفي هذه الحالة يتم التحكم في الوثيقة وعدم نسخها. كما يحفظ هذا النظام الوثيقة من التلف ومن الوصول إليها إلا عن طريق شخص مخول لذلك في الوقت الذي تتيح فيه عن طريق هذا النظام الاستجابة السريعة والاقتصادية لطلبات النشر أو النسخ. كما يساعد هذا النظام في الإدارة المتناسكة للوثائق كمصدر تنظيمي بما في ذلك تصنيف وتنظيم الوثائق اعتماداً على محتواها المعلوماتي (الدهلاوي، ٢٠٠٠).

أي أن النظام سيمكن الشخص المخول له مراجعة أو تعديل أو نسخ صورة من الوثيقة وعلى الرغم من أن الوصول المادي للبيانات يعد قضية الأمر الأكثر وضوحاً إلا أن الاستخدام غير الصحيح أو غير المقصود للبيانات يعد شيئاً خطيراً كذلك، ذلك لأن عدم حماية البيانات الشخصية داخل المؤسسة يمكن أن يكون مدمراً لبعض الأشخاص لذلك فمنهجية معالجة قواعد البيانات الوثائقية (Docubase) يجب أن يتم وضعها لضمان دقة واكتمال الوثائق، وذلك قبل تحميلها في قاعدة البيانات مع كفالة المراجعة المستمرة لهذه الوثائق لضمان دقتها (الهباتي، ٢٠٠١).

والأمن في البيئة الشبكية السلكية التقليدية راسخ ومبني على أسس قوية، ودخول أي شخص يكون له دائماً حدود فيزيائية ملموسة ومحددة ولذا فإنه من الممكن تطبيق السيطرة الأمنية الصحيحة. إلا أنه وفي البيئة اللاسلكية في ظل وجود حدود لاسلكية مفتوحة في الهواء فإن مراقبة دخول غير المخولين بالوصول إلى المعلومات تكون أكثر صعوبة. لذلك فإن نجاح مشروع الجيل الثالث من تقنيات ربط الشبكات اللاسلكية النقالة سيعتمد على قابلية هذا التطور لضمان أمن وسلامة العمليات الإلكترونية في جميع بيئاته السلكية واللاسلكية. والخطوة الأولى لبناء قوة أمنية عميقة هو بناء وتصميم سياسة أمنية شاملة لكامل المؤسسة وأي سياسة أمنية مثالية تتضمن سلسلة من القوانين لضمان وحماية ليس فقط الثروة المعلوماتية ولكن أيضاً لضمان أن يكون الوصول إلى إرسال المعلومات مبنياً على الأهداف والغايات المحددة للمؤسسة (المشهداني، ٢٠٠١).

والمهم في مسألة الأمن ليس فقط وضع الإجراءات المحكمة فقط وإنما المهم أن تكون إجراءاتنا عملية وميسرة. وفي عالم الحاسب الآلي والأجهزة اللاسلكية تتطور التقنية بشكل متلاحق وسريع ولهذا التطور آثاره الملحوظة في أمن الأجهزة سواء سلباً أو إيجاباً ولكن الأمر الملاحظ بصفة عامة هو أن التطور السريع يكون في غالب الأحوال أسرع من أن تتم ملاحظته بواسطة خبراء التقنية لتغطية الثغرات التي قد تنشأ في النظم الجديدة الأكثر تعقيداً مما يسبب دائماً وجود فجوة تقنية ليست في صالح إحكام الحماية من الانتهاك

إن الكوارث الطبيعية والحريق يمثلان تهديداً أمنياً لكل الأنظمة وليس لأنظمة المعلومات وحدها، لكن ذلك التهديد الأمني ربما يكون أقل خطورة وأيسر معالجة في الأنظمة الآلية للمعلومات حيث المرونة في خزن ومناقلة وإمكانية وجود نسخ مسندة للبرامج والبيانات في أماكن بعيدة ومتعددة (ISO, 2005).

أمن المعلومات والعمليات الإلكترونية:

المعيار الحقيقي لنجاح الأعمال بشكل إلكتروني وتحقيقه للانتشار والهدف المنشود منه هو مستوى أمن المعلومات الذي يمكن أن يقدمه خصوصاً للتطبيقات والعمليات الحساسة. ومسألة أمن المعلومات والأعمال الإلكترونية يقابلها تحدي من عدة مصادر تشمل نطاقاً واسعاً من العناصر، ومنها (Feistel, 2003):

١. العنصر التقني: ويرتبط بالأنظمة المستخدمة بما في ذلك الأجهزة والأدوات الإلكترونية والبرامج المستخدمة في تلك الأجهزة والأخطار البرمجية تشمل أخطاء البرامج والتطبيقات التي قد تؤدي إلى فقد المعلومات أو تخريبها.

٢. العنصر البشري: ويتعلق بالمستخدمين سواء كانوا مرسلي البيانات أو مستقبلها. ويتضمن الأخطاء البشرية والتي تكون مقصودة أو غير مقصودة وداخلية أو خارجية أو عن بعد.

٣. العنصر البيئي: ويتضمن البيئة الطبيعية المحيطة بالأنظمة المستخدمة أو البيئة الإدارية أو المهنية للعمل. وفيما يلي سنقوم بالتذكير ببعض المخاطر التي قد تحدث في الأعمال الإلكترونية. بعد ذلك نطرح بعض أساليب الحماية والأمن الواجب اتخاذها حيال حفظ سرية المعلومات وأمان الأعمال الإلكترونية.

التوثيق الإلكتروني:

تعتبر المصادر الأولية والثانوية ومصادر الدرجة الثالثة للمعلومات هي من نتاج تكنولوجيا الطباعة، وخلال السنوات الأخيرة من عصر المعلومات ظهرت تقنيات جديدة في تسجيل المعلومات وتوصيلها كالصور والاتصالات عن بعد والإلكترونيات والحاسبات الآلية وما حصل مؤخراً من تكامل بين هذه الأشكال الجديدة مع بعضها فالميكرو فورم مع الحاسبات الآلية والاتصال عن بعد بالأقمار الصناعية مع شبكات الحاسبات الآلية ووصولاً إلى ظهور شبكة الإنترنت العالمية للمعلومات وظهور تقنية الوسائط المتعددة (Multi-Media)، أي أننا نشهد في وقتنا الحاضر ثورة في التسجيل الإلكتروني والضوئي للمعلومات (Loncaster, 1999)

أن التوجه نحو استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية إلى جانب ما لديها من مصادر تقليدية أو التحول التدريجي عنها نحو البديل الجديد له فوائد جمة فالتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية سيؤمن الاستفادة من جهة عريضة جداً من المعلومات في موضوع متخصص أو أكثر، وهذا يتحقق بشكل أساس عن طريق البحث الآلي المباشر (Online) للاستفادة من قواعد وبنوك معلومات وبشكل تفاعل حيث وفرت شبكات الاتصالات قدرات الربط والاتصال مع أنظمة متعددة، والاقتصاد في النفقات والتكاليف، وقد استطاعت مصادر المعلومات الإلكترونية أن تحل مشكلة المكان والحصول على أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات لخدمة المستخدمين الذين تبلورت وتعقدت متطلباتهم أيضاً، والإمكانيات التفاعلية أي القدرة على البحث في قواعد عديدة للربط الموضوعي وفتح المجالات الواسعة أمام المستفيد، والرضا الذي يحصل عليه الباحث نتيجة لهذا التنوع والقدرات والسرعة والدقة والذي ينعكس إيجابياً على الخدمات. كما أن المصادر الإلكترونية قد غيرت من طبيعة الوظائف التقليدية وحولتهم إلى أخصائيين في المعلومات بحيث يشارك المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات والاتصال مع قواعد البيانات أو البحث في القواعد المتاحة وأحياناً قيادته في إستراتيجية البحث. وهذا أيضاً أعطى بعداً جديداً وغير من نظرة المستفيدين. كما أن مصادر المعلومات الإلكترونية لم تعد تقتصر على المطبوعات بل تعدتها إلى المصادر غير المطبوعة وهي المواد السمعية والبصرية وهكذا أصبح بالإمكان الاستفادة من مصادر المعلومات التي كانت متروكة جانباً أو اعتبرت قديمة بسبب تفوق تكنولوجيا المعلومات عليها

لهذا يعد القانون الفرنسي بأنه السباق لوضع مقاربة واقعية وشاملة لحل مشكلة الإثبات الكترونياً، ففي مرحلة أولى، عرف الإثبات بالكتابة بصفة شاملة وعامة بهدف تضمين الكتابة الالكترونية، أما المرحلة الثانية، فقد اعترف فيها للكتابة الالكترونية بنفس القيمة القانونية لتلك الممنوحة للكتابة التقليدية فهي مماثلة أو معادلة. فالكتابة كل مجموعة من أحرف أو أرقام أو أية إشارة أخرى أو رموز تكون ذات دلالة يمكن حفظها و قراءتها عند طلبها، مهما كانت الدعامة أو وسيلة الاتصال المتبادلة (محمود، ٢٠٠٢).

ان اختلاف الدعامة أو الحامل للحقوق يمكن أن يختلف تبعاً لذلك حوامل الكتابة بين السند الورقي والالكتروني كالأقراص اللينة والمضغوطة أو أية وسائط الكترونية أخرى، فلا ينظر عندئذ الى وسيلة الاتصال أو تبادل تلك الكتابات و البيانات بقدر ما ينظر إلى مفهومية الكتابة وقابليتها للقراءة وحفظها الآمن والدائم مع إمكانية التصرف فيها بطلبها والاستدلال بها. وقد اشار المشرع الأردني الى الكتابة الالكترونية من خلال المادة (٢) المتعلقة بتعريفه لبعض المفاهيم: رسالة المعلومات: فالمعلومات التي يتم انشاؤها او ارسالها او تسلمها او تخزينها بوسائل الكترونية او بوسائل.

اما السجل الالكتروني: فهو القيد او العقد او رسالة المعلومات التي يتم انشاؤها او ارسالها او تسلمها او تخزينها بوسائل الكترونية. وايضا هناك اجراءات التوثيق: فهي الاجراءات المتبعة للتحقق من ان التوقيع الالكتروني او السجل الالكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين، او لتتبع التغيرات والاطفاء التي حدثت في سجل الكتروني بعد انشائه بما في ذلك استخدام وسائل التحليل للتعرف على الرموز والكلمات والارقام وفك التشفير والاستعادة العكسية واي وسيلة اخرى او اجراءات اخرى تحقق الغرض المطلوب (منصور، ٢٠٠٢).

مخاطر العمليات والأعمال للإلكترونية:

لاستخدام الأدوات والوسائل المتقدمة أو استخدامها بشكل غير سليم أو غير مأمون مخاطر. فنتيجة لهذا التطور الهائل في تقنية الاتصالات مما أدى إلى وجود العديد من الأجهزة اللاسلكية والمتنقلة بشكل متقدم فإن سوء استخدام تلك الأدوات والوسائل المستخدمة في التعاملات الإلكترونية أو استخدامها بشكل غير سليم أو غير مأمون أمر له مخاطره. وترتبط هذه المخاطر كما ذكرنا سابقاً بعوامل متعددة تشمل التقنية المستخدمة والإنسان والمؤسسات إضافة إلى البيئة. ومن تلك المخاطر على وجه الخصوص

ضغط المعلومات على وسيط معلوماتي في حيز دقيق هو بالقطع أمر مفيد للمنشأة ولكنه قد يصبح عنصر خطر فالأسرار التجارية المالية والصناعية يتم تخزينها في وسائط معلوماتية مضغوطة دقيقة يسهل سرقتها وإخراجها من المنشأة في حيز لا يزيد على حجم إصبع اليد كما يمكن نقل المعلومات المالية والتجارية والصناعية المخزنة إلكترونياً في لحظات معدودة عبر شبكات الحواسيب والاتصالات. وإن اللامركزية في حفظ واسترجاع المعلومات الحساسة إلكترونياً لها مخاطرها ففي بعض المنشآت يكون للعاملين حرية وقدرة الولوج إلى نظم المعلومات والاتصالات الخاصة بشبكة حواسيب المنشأة ويمكن لهم في حالة عدم وجود نظام أمن معلومات وأمن اتصالات أن يغتربوا مثل هذه المعلومات وأن يستخدموها بشكل غير أمين أو غير مشروع يضر بالمنشأة، وإن استخدام وسائل الاتصالات غير المشفرة وغير المرمزة لنقل رسائل البيانات الإلكترونية وغيرها من المعلومات يعرض المنشأة لمخاطر أنشطة إجرامية من منشآت منافسة أو من الأفراد، وإن سهولة نقل المعلومات باستخدام البرمجيات ووسائل الاتصالات الحديثة دون تأمين أدوات المعلومات والاتصالات يعرض أسرار المنشأة لمخاطر جسيمة، وإن تحرك وتنقل وسفر المسؤولين عن المنشأة التجارية بأجهزة حاسبات نقالة غير مؤمنة تحتوي على معلومات دقيقة وحساسة خاصة بالمنشآت وأنشطتها الأمنية يعرض تلك البيانات والمعلومات لمخاطر في حالة سرقة تلك الأجهزة أو الولوج إليها من شخص غير مرخص له.

كما إن عدم تأمين نظم الاتصالات والحاسبات والمعلومات يعرض ممتلكات الشركة وبياناتها للتخريب والتدمير خاصة في حالة عدم وجود نظم حفظ بديلة، وإن استخدام المقاولين من خارج المنشأة في عمليات إنشاء أو حفظ إدارة نظم الحاسبات والمعلومات والاتصالات الخاصة بالمنشأة قد يعرض المنشأة لمخاطر جسيمة وقد يعرض أسرارها لمخاطر لا يعرف مداها سواء عن طريق الموظفين التابعين لذلك المقاول أو المقاول ذاته سواء كان موجوداً في الموقع ويتصل بالنظام من خارج المنشأة، وعليه لا بد من التأكد من السمعة الممتازة لهؤلاء المقاولين قبل إسناد تلك العمليات لهم مع مراقبة تنفيذ الأعمال بواسطة استشاري متخصص، وإن الإدارة غير الكفؤة لنظم وشبكات المعلومات والاتصالات داخل المنشأة قد تعرض بيانات المنشأة وممتلكاتها لمخاطر جسيمة ومن ذلك الاختراق من قبل أشخاص أو جهات على مستوى احترافي عال أو من موظفين من ذات المنشأة، وإن ضعف الوعي بأمن المعلومات وأمن الاتصالات في المنشأة من أكبر مصادر الخطر ففي المنشأة الكبرى قد يوجد مسؤولين أكفاء عن أمن المعلومات وأمن الاتصالات ولكن في الشركات متوسطة الحجم أو المنشأة الفردية قلما يوجد متخصص في أمن المعلومات وأمن الاتصالات.

كما ان هناك العديد من الوسائل والأساليب للاعتداء على نظم الحاسبات والمعلومات والاتصالات فبالإضافة إلى الاختراق المادي الملموس لنظم ومنشآت الحاسبات والاتصالات المتمثل مثلاً في سرقة وسائط إلكترونية مشحونة بالبيانات أو تكسير المعدات أو إتلافها أو سرقة الأجهزة المحمولة فإن من الوسائل الفنية للاعتداء على نظم المعلومات والاتصالات ما يلي:

اختراق شبكات الاتصالات بوسائل مادية بالدخول إلى الخط التليفوني الواصل للمنشأة عبر وصلة سلكية مادية وذلك للحصول على معلومات صوتية أو بيانات منقولة، والتنصت على المكالمات التليفونية باستخدام وسائل فنية، واستخدام وسائل مثل جهاز ماسح الموجات للتنصت على الاتصالات الخاصة بالمحمول وخلافه، ووضع أجهزة تنصت في أجهزة الحاسبات أو الاتصالات الخاصة بالمنشأة أو في غرف اجتماعاتها، وعدم الكشف على البرمجيات التي يتم إعدادها للمنشأة من قبل مهندسي برمجيات للتأكد من وجود أو عدم وجود أوامر نائمة أو مدفونة لإساءة استخدام البرمجيات في الحال والاستقبال عند تشغيل تلك البرمجيات، وأجهزة البيئة اللاسلكية الإنترنتية مثل المساعد الرقمي والهاتف الذي غير مصممة والأمان أحد أولياتها، ووجود ثقب أو ثقبو ثغرات في نظم الحاسبات أو البرمجيات قد يؤدي إلى إمكانية اختراق نظم المعلومات والاتصالات لاغتراف المعلومات أو تغيير البيانات والعبث بها أو تدمير نظم المعلومات والشبكات. علماً بأن جرائم الاعتداء على نظم وشبكات الحاسبات والاتصالات تتسم في معظم الأحوال بالخفاء وتتناول الوقاية منها في النقاط التالية :

الوقاية من المخاطر:

لما كانت الأعمال والتجارة لا تزدهر أو تستقر إلا بتوافر الثقة والأمن بسائر أنواعها ومراتبها سواء الأخلاقية منها أو الفنية والقانونية، فإننا نبسط في هذه الورقة مفهوم الأمن الأخلاقي والفني والقانوني للأعمال الإلكترونية.

أولاً: الرادع الأخلاقي، ففي كل مجتمع من المجتمعات المعاصرة تسود معايير أخلاقية بشكل أو بآخر تكييف بعض الأفعال على أنها من قبيل الصواب والبعض الآخر من قبيل الخطأ، كما يوجد نوع ثالث من الأفعال في منطقة رمادية غير محددة المعالم لا يمكن وصفها بأنها صواباً أو خطأ. إن الرادع الأخلاقي كان ولا يزال بشكل أقل متجذراً في الأصل بالعقائد الدينية ومع مقدم عصر النهضة في الدول الأوروبية وما تبع ذلك من ثورة تجارية وصناعية في العالم العربي وطغيان قيم الحضارة المادية والفصل في كثير من المجتمعات الحديثة بين الدين والدولة ظهر الانقسام في العالم العربي الحديث بين ما يعرف بشؤون الكنسية وشؤون الدولة

حيث أصبحت العقائد الدينية في الكثير من المجتمعات الغربية الحديثة مسائل شخصية وأضحى كثير من البشر في المجتمعات الغربية الحديثة مناصين لما يعرف بالثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة واعتقد البعض أن الإنسان هو سيد الكون وقد نتج عن ذلك فلسفات متعددة تقوم على أساس لا ديني علماني بشري بحث ومثالها النزعات النفعية، الليبرالية، الوضعية، الماركسية والمادية المفرطة بل تطرق البعض إلى القول بوحدانية السوق (حسين، ٢٠٠١).

وظهر ما يعرف بمعتقدات العصر الجديد بعيدة عن الوحي الإلهي وأصبح في تلك المجتمعات الغربية المعيار الأخلاقي قائماً على أساس وأيدولوجيات جاء بها الفكر الإنساني الفلسفي أو على نظم التعامل العملية القائمة على العقد الاجتماعي حيث تحول المجتمع في جانب كبير منه من المجتمع الإيماني إلى المجتمع العلماني والذي يقوم على الأساس النفعي التعاقدية. هذا وقد تأثرت تلك المجتمعات بالتغير السريع في العلوم والتكنولوجيا وتبدلت العادات الاجتماعية فظهر السلوك النسبي مع الابتعاد عن المطلق، بل إن الفصل بين الكنيسة والدولة في المجتمعات الغربية أدى إلى انتشار مبدأ منطق الدولة ومنطق المؤسسة الاقتصادية الذي قد لا يعبأ كثيراً بقيم دينية أو أخلاقية فيما يتعلق بسلوك الدولة أو سلوك المنشأة الاقتصادية هذا، ومع ذلك لا يزال لخط الدفاع الأول أو الرادع الأخلاقي أثره حيث يقرر منطق البقاء السائد في المجتمعات الغربية. إن لكل فعل رد فعل "وأن الإنسان ترتد عليه بشكل مادي ملموس نتائج أفعاله فيفضل من باب الذكاء الاجتماعي أن يعامل الإنسان الغير كما يحب أن يتم التعامل معه ووجدت تلك المجتمعات أن الأمانة وعدم الغش في حد ذاتهما لهما فوائد نفعية عملية. ومن الممكن للدولة أن تطالب بإعمال سيف القانون لكن ليست كل مشكلة قابلة للحل بإعمال القانون أو باستحداث قوانين جديدة ذلك أن للمجتمع حدوداً في القدرة على تطبيق وتنفيذ قوانين وتبقى الأخلاق هي خط الدفاع الأول (Abraham Silberschatz and Henry F Korth and S.sudarshan, 2006).

ثانياً: أمن المعلومات والاتصالات، ويشمل أمن المعلومات والاتصالات استخدام وسائل تقليدية لتحقيق الأمن وكذلك وسائل حديثة غير تقليدية. أيضاً هناك عدة متطلبات فنية أساسية وضرورية لتصميم أمن النظام الآلية للمعلومات وربما أهمها (W.Diffe & M.E. Hellman 1999):

١. الدراسة التحليلية لأمن النظم: إن الدراسة التحليلية لتحديد مناطق التهديد لأمن ومستوى الخطورة في كل منطقة ثم تصميم طرق الإنقاذ من كل منطقة من مناطق التهديد لابد إن تمثل جزءاً أساسياً للغاية عند تحليل وتصميم النظام الآلي للمعلومات كما إن مستخدم النظام نفسه لابد إن يوثق الخطوات العملية التي يجب إن يقوم بها في أي حالة من حالات الكوارث في كتيب استخدام النظام.

٢. التوثيق: أكدت كثير من الدراسات إن التوثيق في الأنظمة الآلية للمعلومات من اضعف الثغرات في أمن تلك الأنظمة ويهدف التوثيق إلى جعل الأنظمة مفهومة للمستخدمين والمشغلين ومفهومة للمصممين حتى يمكنهم من الصيانة المستقبلية ومفهومة للمبرمجين حتى يتمكنون من صيانة البرامج على ضوء التصميم وغيرها من الصيانة العادية، لهذا يؤمن التوثيق الاستخدام الأمثل والمستمر للأنظمة وهي غير معتمدة على أفراد. ومن ناحية أخرى يجب مراعاة إن التوثيق سلاح ذو حدين فيمكن إن يكشف التوثيق الممتاز الأنظمة لأشخاص غير مأذون لهم بذلك مما يستوجب عمل حماية خاصة وجيدة لوثائق النظام كما إن التوثيق الضعيف يمكن إن يؤدي إلى فقدان القدرة في التحكم مع استمرارية الزمن.

٣. أمن البرامج والبيانات: ان عمل الصيانة العادية في البرامج على النسخ الأصلية للنظام فإذا حدثت أي مشكلة في برنامج ما يصعب عليهم بل قد يستحيل عليهم متابعة تلك المشكلة لعدم موافقة تلك البرامج موافقة تامة للوثيقة الأساسية للنظام. لهذا يجب المحافظة على النسخة الأصلية للبرنامج المصدر وان يقوم المبرمجون بعمل اختباراتهم وبياناتهم على نسخة أخرى وعند الانتهاء من عمل الاختبارات وأجازة تشغيلها يتم تعديل النسخة الأصلية وتوثيق ذلك التعديل ثم نقلها إلى التنفيذ وبنفس الأسلوب.

٤. أمن التشغيل: يعد التحكم في الإدخال والتعديل والإطلاع في قسم المستخدمين والتنسيق بين قسم المستخدم والحاسب الآلي في توزيع المسؤوليات والتأكد من تشغيل الأعمال والبرامج الصحيحة في قسم الحاسب الآلي وضمان التشغيل المستمر للأجهزة متى طلب ذلك. أما نقطة الضعف الأساسية في استمرارية عمل الحاسب الآلي تكمن في عدم التزام الشركات بعقود الصيانة.

٥. برامج امن النظام: برامج امن النظام هي برامج مساعدة يتم تصميمها لتمكن من مراقبة أي تغيير في الملفات سواء كانت برامج أو بيانات ويتم ذلك بالطريقة الخاملة وهي تسجيل أي تغيير منذ البداية ليتم مراجعته مؤخرا أو بالطريقة الحية وهي عدم السماح بالتغيير منذ البداية إلا بناء على صلاحية مبرمجة، إلا انه يجب الانتباه هنا إلى صعوبة التحكم في العاملين بالحاسب الآلي وخاصة المبرمجين نسبة لخبرتهم وقدرتهم على تجاوز هذه البرامج.

٦. الأمن في نظم الاتصالات وقواعد البيانات: يشمل الأمن هنا التوثق من الطرفيات والمستخدمين وذلك بالتحكم الفيزيائي والتحكم المنطقي بعمل كلمات السر وربطها بنوع الاستخدام وتغييرها من وقت لآخر وبرمجة الطرفيات لتنفصل أليا إذا ظلت دون استخدام لفترة معينة أو إذا اخطأ المستخدم في الكلمات عدة مرات. كذلك يشمل الأمن في نظم الاتصال تسجيل كل الملاحظات في أي طرف ونوع الاستخدام إضافة بالطبع إلى التعرف على الشخص المستخدم عن طريق رقم التعريف والتوثق منه بكلمة السر أو البطاقة الممغنطة أو غيرها وربط ذلك بنوع من الاستخدام يتم ذلك في الغالب بتركيب أو تصميم نظام المعلومات بطريقة بنائية تكاملية يتم الانتقال فيه من بنية إلى أخرى عن طريق برامج تحكم خاصة تقوم بخزن معلومات عن الشخص الذي دخل إلى هذه البنية وتاريخ ووقت الدخول ونوع الحركة أو الاستخدام الذي قام به.

٧. تطوير وتنفيذ النظم: عند تطوير أو تصميم أي نظام يجب إتباع الطرق العلمية الصحيحة في التصميم كما يجب مراجعته جيدا واختباره والتأكد من خلوه من الأخطاء قبل بدء التنفيذ وكذلك يجب التأكد من تدريب موظفي التشغيل والاستخدام تدريبا جيدا يضمن تشغيلهم واستخدامهم للنظام بطريقة آمنة ومتدرجة قبل الاعتماد كليا عليه.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وكما يلي:

الدراسات العربية:

تتناول هذه الدراسة عدداً من الدراسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالدراسة الحالية، وهي كالآتي:

دراسة القحطاني (٢٠٠٣) هدفت إلى التعرف على أمن المعلومات في ضوء التطور التقني والمعلوماتي الحديث في الشبكات اللاسلكية النقالة حيث تمثل الشبكة اللاسلكية والنقالة الموجة القادمة من الشبكات بسبب فوائدها الداعمة للخدمات المعلوماتية الجواله متعددة الوسائط وسرعة الحصول عليها دون قيود المكان والزمان في مجتمع المعلومات الذي يتسع أكثر فأكثر. وبانطلاق الألفية الثالثة انطلق أيضاً تطور متفائل في تقنيات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة وخدماتها إلى الجيل الثالث الرقمي ذي الإمكانيات الكبيرة الداعم لخاصية التجوال العالمي بواسطة أجهزة صغيرة محمولة. وسوف يتم التطرق إلى مراحل التطور التقني للاتصالات المتنقلة ومن ثم سيتم توضيح الميزات الأمنية لها والبعد الأمني الذي تقدمه. بعد ذلك سيتم التطرق إلى بعض المخاطر التي تتعرض لها العمليات الإلكترونية والحلول المقترحة لذلك. وفي النهاية سيتم ذكر خطوات بناء السياسة الأمنية التي تعطي الخطوة الصحيحة لتطبيق الحماية الأمنية للمعلومات.

دراسة لاني (Lane, 2007) هدفت إلى إدارة أمن نظم المعلومات في الجامعات الاسترالية، وما هي العوامل الأساسية التي تؤثر في فعاليتها، وكيف يمكن تحسينها، وأجريت الدراسة على (٣٢) جامعة أسترالية، وطرحت الأسئلة على رئاسات الجامعات ومديري أقسام تكنولوجيا المعلومات ومستولي أمن المعلومات، عبر مقابلة استخدم فيها أسلوبي الأسئلة المفتوحة والمغلقة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: يختلف واقع إدارة أمن المعلومات من جامعة لأخرى ويعود ذلك لعدة عوامل منها : منهجية الإدارة الأمنية، واهتمام الإدارة العليا وانخراطها، وحجم الإنفاق على أمن المعلومات، والجهد المبذول على مواجهة التهديدات الأمنية، ومستوى أهمية تكنولوجيا المعلومات، والثقافة العامة للمؤسسة، أهم العوامل المؤثرة في فاعلية دور إدارة أمن المعلومات تعود لأسباب: نقص الخبرات وضعف هيكلية إدارة أمن المعلومات، وجود فجوة بين ما هو مأمول وما هو معمول به من وعي بأمن المعلومات وسبب ذلك هو قلة الاكتراث بالمخاطر، وتطوير السياسات الأمنية بشكل واضح وقابل للعمل ويتم الامتثال له ضمن القواعد الأمنية، للتغلب على ضعف إدارة نظم المعلومات

دراسة البحيسي والشريف (٢٠٠٨) هدفت الدراسة للتعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وأهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر، والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبيان خاص تم توزيعه على البنوك العاملة في محافظات قطاع غزة، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج: من أهمها عدم حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في قطاع غزة بشكل متكرر، ويرجع حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة والوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف. كما وتتبع المصارف إجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

دراسة عرفان وآخرون (٢٠١٠) هدفت الدراسة إلى استكشاف حالة أمن المعلومات والعمل على تحقيق فهم أفضل للحقائق السائدة في هذا المجال داخل العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقصائي حيث جرى انتقاء مسبق لمجموعة من (280) منظمة سعودية، وقام الباحث بتنظيم ورشة عمل لممثلين عن تلك المنظمات المختلفة، كما أعد الباحث استبانة تم توزيعها على المشاركين وكانت نسبة الاستجابة (٧٥.٧%)، وتوصلت الدراسة إلى أن أهمية سياسة أمن المعلومات في ضمان اتخاذ عوامل تحكم مناسبة، وبينت الدراسة أن أكثر من نصف المنظمات يمتلك سياسة أمن المعلومات وغالبيتها يميل إلى تطبيقها، وهناك (٢٢%) يعتمد مراجعة دورية لتلك السياسة. واعتبار التحكم في الوصول إلى الشبكة (Access Control) أمراً حاسماً لأمن المعلومات، وتبين أن المنظمات على علم وتطبيق لهذه القوانين وخاصة في الشبكات السلوكية أما في الشبكات اللاسلكية فيتم التغاضي عن هذا الجانب رغبة في تسهيل تعامل المستخدمين. كما تتسم معالجة قضايا أمن المعلومات بالتمييز بين حساسية المعلومات.

دراسة الدنف (٢٠١٥) هدفت الدراسة إلى معرفة واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج البحثي الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين على نظم المعلومات في الكليات التقنية وجمعت أدوات الدراسة بين الاستبانة والمقابلة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تتوفر البنى التحتية لنظم المعلومات في الكليات التقنية بدرجة متوسطة، تدرك الإدارات العليا للكليات التقنية أهمية سياسات أمن المعلومات إلا أنه لا يوجد في أي من الكليات سياسات معمول بها ومطبقة على أسس واضحة، تتفاوت الكليات التقنية مجتمع الدراسة في درجات استخدام نظم معلوماتها، وجود فروق ذات دلالات إحصائية في آراء عينة الدراسة حول واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة كازيما (Kazemi et al, 2012) هدفت إلى تقييم عوامل نجاح إدارة أمن المعلومات للتعرف على أولويات عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات في المنظمات الإيرانية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واحتوت (٨٢) سؤالاً غطت سبعة مواضيع أساسية، وتم توزيع (35) استبانة على عينة الدراسة وكانت نسبة الاستجابة (١٠٠%) ولتفسير نتائج تحليلاتهم، وقد قام الباحثون بمقارنة ما توصلوا له مع دراسة فنلندية بحثت نفس العوامل التي وضعوها، وتوصلوا للنتائج التالية: دعم الإدارة العليا، وسياسة أمن المعلومات، والوعي والتدريب هي أكثر العوامل المهمة في إنجاح تطبيق إدارة أمن المعلومات في البلديات الإيرانية

دراسة حساني (Hassani, 2015) هدفت إلى التعرف على التراث الثقافي والحفاظ عليه خاصة وان التراث الثقافي يعد ذخراً حضارياً لا يقدر بثمن للإنسان، ويصور إنجازاته علي مدي قرون. لهذا فان الغاية من الدراسة التعرف علي التراث الثقافي والحفاظ عليه جيداً وللخبراء طرق في استغلال إي طريقه ممكنة لتحقيق هذا الهدف كما ان هناك العديد من الآداب والوثائق المنشورة التي تؤكد علي أهميه وثائق التراث الثقافي، ومع تطوير الإنسان واختراع الأدوات والتكنولوجيات الجديدة تغير مفهوم حفظ التراث الثقافي بشكل كبير فالتكنولوجيات الجديدة مثل: الحواسيب والأدوات التكنولوجية الرقمية فتحت نوافذ جديدة ومنحت فرصاً جديدة في عمليه حفظ التراث الثقافي ان هذه الدراسة أظهرت انه سيكون علي المستخدمين غير التقنيين الذين يحتاجون إلى الحصول على فهم شامل لهذه الأدوات الجديدة الناشئة والتي تعنى بحفظ الآداب القائمة على أدب وثقافة الشعوب.

دراسة سابترشي كولايا (Saptarshi Kolaya, 2016) هدفت إلى التعرف على التراث الثقافي للحفاظ على الفنون الهندية التقليدية من خلال وسائل الإعلام الافتراضية الجديدة والفنون والحرف التقليدية التي تمارسها مختلف الحرف اليدوية في البلاد وهي دليل على التراث الثقافي الهندي. ان نشأة اللغة الهندية البصرية التقليدية. تستكشف الدراسة البحوث المعاصرة في التراث الثقافي الافتراضي عن طريق المجادلة بإتباع نهج معزز يحركه المستعملون من خلال وسائط الإعلام الجديدة لنشر المعرفة. ويمكن للجيل الجديد ان يترجم مجموعة البيانات التي تستحق الحفاظ عليها ونشرها بين الكتلة الأكبر إلى نموذج شعبي مثل وسائط الإعلام الجديدة، ويمكنه ان يعمل كاداه تثقيفية. اما السكان من فئة الشباب هم الأكثر فعالية في المضي قدما بالتراث الثقافي علي المدى الطويل من خلال وسائل الإعلام، مثل لعبة التصميم والرسوم المتحركة وتستكشف كنموذج المعاصرة لتثقيف المستخدم المستهدف المختارة من خلال ترجمه اللغة البصرية السردية الهندية للفنون العامة والإشكال. وتنطوي عمليه البحث على مسح اثنوغرافي لتوثيق التراث الاجتماعي والثقافي للحفاظ علي المعرفة، مثل: الطريقة، والمواد والسمات الرئيسية للشكل الفن البصري. كما تم تحليل الإمكانيات والقيود من النموذج المعاصر واستخراج اللغة البصرية من الفن التقليدي الشكل يترجم وفقا لذلك. ولذلك فان هذه الورقة تتناول استكشاف التصميم المنهجي الذي يحركه المستعملون للمحافظة علي قيمه التراث الثقافي التقليدية الهندية ونشرها بين الجيل الجديد بالوثائق والترجمة المسؤولة لإشكال الفن التقليدية الملموسة البصرية النموذج إلى النموذج الظاهري سهل المنال المعاصرة. أظهرت نتائج الدراسة ان ندره الوعي العام والعزلة عن الكتابة أصبحت تشكل تهديدا للاستدامة الاقتصادية لتلك الحرف النقابية، فضلا عن الاستدامة الثقافية للتراث الهندي. فالتراث الافتراضي الذي يروج من خلال وسائل الإعلام الجديدة يهدف إلى تحويل الناس من التراث الموثوق إلى العلم الثقافي الذي يتعلق بجلب الفن الهندي التقليدي وإدراجه في مجال العامة معارف.

دراسة اشتون (Ashton, 2017) هدفت إلى معرفة الأساليب التطبيقية لتحسين وتوثيق التراث غير المنقول. فقد يواجه الحفاظ علي التراث تحديات متزايدة تتمثل في تغيير استراتيجيات عملية التنمية. وهناك حاجة ملحه لضمان انوهذه الأماكن المتبقية من التراث تبقى موثقه بالشكل المناسب للأجيال القادمة. وتقدم هذه الدراسة تقريرا عن الإجراءات المتخذة لحماية التراث الوطني ليسوتو، من خلال رفع مستوي تراثها إلى نظام الوثائق ووضع قائمه مرجعية للأساس الوطني وحفظ التراث وقد نفذت هذه العملية علي مدى عامين وبشراكة دولية، واستنادا إلى الخبرة الإقليمية. وكانت النماذج التراثية المسجلة المعمارية والأثرية والطبيعية بما في ذلك لوحات الصخور في الطبيعة وهو يوفرمثال علي كيفية تعاون المنظمات الدولية وتبادل المهارات فيما بينها كما ويمكن للمنظمات الأفريقية ان تساعد في حل بعض المشاكل التي يواجهها تراثقطاعات البلدان التي تفتقر إلى القدرة على الحفاظ علي مواردها الثقافية.

دراسة ألبورايا (Albouraea, 2017) هدفت إلى استخدام التقنيات التفاعلية والمحفوظات الدولية للمسح التصويري وعلوم المعلومات المكانية، ومع تزايد العرض السياحي للتراث الفني والتاريخي أصبحت هذه المعارضات في خطر متزايد للعطب والاختفاء مما دفع القائمين على المقتنيات الفنية ومعلومات من الإقدام على عملية التوثيق الرقمي لجميع الميزات التي يتم إنشاؤها أو دمجها، وبالتالي يتيح هذا الأجراء فرصا فريدة للحفاظ على الوثائق الفنية والمعلومات من التلف من خلال إيجاد مباني صالحة لحفظ الأعمال التاريخية والتي تسمى المباني التاريخية ونماذج المعلومات.

وهذا ينطوي على توثيق المبنى بالتفصيل وبحسب الحقب وطوال تاريخها تعد هذه المشاريع المعمارية والهندسية أوعية متخصصة وقاعدة بيانات لجميع المواقع التي تتعلق بحفظ التراث، وإعادة البناء وفق الحفظ والترقم، والحفاظ عليها ومن ثم التفاعل معها من خلال بيئة تعزز المنتج الفني ومواقع التراث الذي أعيد بناؤها أساس عوامل كثيرة مثل القيمة المعمارية، وحجم المنتج الفني، وإمكانية الوصول إليه والنمذجة القائمة على الصورة، والنمذجة القائمة على النطاق التاريخي والفني من خلال إنشاء قاعدة بيانات باستخدام منصة برمجيات مما يسمح للمستخدم والتضمين والتفاعل مع المشهد باستخدام الأجهزة المحمولة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

في ضوء عرض الدراسات السابقة استفاد الباحث من تلك الجهود في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي: هدفت جميع الدراسات إلى التعرف على أمن المعلومات في ضوء التطور التقني والمعلوماتي الحديث، وإدارة أمن نظم المعلومات، والتعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات واستكشاف حالة أمن المعلومات والعمل على تحقيق فهم أفضل للحقائق السائدة في هذا مجال المعلومات وتقييم عوامل نجاح إدارة أمن المعلومات ومعرفة واقع إدارة أمن نظم المعلومات والتعرف على التراث الثقافي والحفاظ عليه خاصة وان التراث الثقافي يعد ذخرا حضاريا لا يقدر بثمن للإنسان والتعرف على التراث الثقافي للحفاظ على الفنون ومعرفة الأساليب التطبيقية لتحسين وتوثيق التراث غير المنقول واستخدام التقنيات التفاعلية والمحفوظات الدولية للمسح التصويري وعلوم المعلومات المكانية. مثل دراسة القحطاني (٢٠٠٣)، ودراسة ولاي (Lane, 2007)، والبحيبي والشريف (٢٠٠٨)، وعرفان وآخرون (٢٠١٠)، ودراسة كازيما (Kazemi et al, 2012)، والدنف (٢٠١٥)، وحساني (Hassani, 2015)، وسابتارشي كولايا (Saptarshi Kolaya, 2016)، واشتون (Ashton, 2017)، وألبورايا (Albouraea, 2017).

يتضح لنا من العرض السابق للدراسات ذات الصلة بان الدراسة الحالية تميزت بأنها تهدف إلى التعرف على واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية، وقد قام الباحث بتحديد مشكلة الدراسة، وصياغة أسئلة الدراسة، وتحديد مفاهيم الدراسة، وتحديد المعالجات الإحصائية، وتفسير نتائج الدراسة الحالية والاسترشاد بها في مناقشة هذه النتائج. كما تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة جزئيا في تناولها موضوع توثيق المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الثقافية والفنية من جهة أخرى، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة فيما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن الموضوع الذي تناولته الدراسة وهو واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية حيث لم تتناوله الدراسات السابقة من حيث أداة البحث وعينة الدراسة.

في ضوء ذلك قام الباحث بالاهتمام إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة بشكل جزئي في بناء بعض أركان الإطار النظري للدراسة، في حين قام الباحث بصياغة منهجية الدراسة وإجراءاتها، ومناقشة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة. كما تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تعالج قطاع مهم وهو وزارة الثقافة الأردنية، خصوصا أن الدراسة الحالية تتناول موضوع التوثيق بمجالاته الاربعة : عمليات التوثيق وطبيعة التوثيق ومعوقات التوثيق والملكية الفنية في الوزارة المبحوثة للاهتمام الكبير من الإدارة العليا في توثيق اللوحات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية، كما تتميز الدراسة من حيث الحدثة كونه تم إجراؤها في العام ٢٠١٧/٢٠١٨.

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة :

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي لتحليل البيانات بهدف اختبار الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة.

أساليب جمع البيانات :

قام الباحث بتصميم استبانة كوسيلة لجمع البيانات الأولية، تم توزيعها على أفراد العينة في وزارة الثقافة الاردنية.

مجتمع الدراسة وعينتها :

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وزارة الثقافة والذين يشغلون منصب: (مدير، فني) حيث اعتمدت الدراسة بإعتبار المدير هو الأعلى رتبة وما دونه يعتبر فني.

وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة على جميع العاملين المعنيين بالتوثيق في وزارة الثقافة الاردنية بواقع (٥٠) استبانة استرد منها (٤٥) استبانة، وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن هناك (٥) استبانات غير صالحة للتحليل الاحصائي، فبهذا فقد بلغت الاستبانات الصالحة للتحليل (٤٠) استبانات تمثل عينة العاملين المستجيبين من مجتمع الدراسة.

محددات الدراسة :

عدم وجود دراسات سابقة بهذا المجال وعدم توفر مراجع عربية وأجنبية كافية.

وصف خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المسمى الوظيفي	مدير	11	27.50
	فني	29	72.50
	المجموع	40	100
النوع الاجتماعي	ذكر	28	70.00
	انثى	12	30.00
	المجموع	40	100

20.00	8	24 - 34 سنة	الفئة العمرية
80.00	32	35 سنة فأكثر	
100	40	المجموع	
35.00	14	اقل من بكالوريوس	المستوى التعليمي
65.00	26	بكالوريوس فأكثر	
100	40	المجموع	
12.50	5	اقل من 5 سنوات	الخبرة
87.50	35	5 سنوات فأكثر	
100	40	المجموع	

يتضح من الجدول (١) أن توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي من فئة مدير بلغت (٢٧.٥%) ومن فئة فني (٧٢.٥%)، كما تبين من الجدول أن عدد الذكور بلغ (٢٨) ذكراً بنسبة مئوية (٧٠%) أما عدد الإناث فبلغ (١٢) أنثى بنسبة مئوية (٣٠%).

أما بالنسبة لمتغير الفئة العمرية فكانت أعلى نسبة لفئة (٣٥ سنة فأكثر) بنسبة مئوية (٨٠%)، أما فئة (٢٤-٣٤ سنة) فبلغت (٢٠%)، وبالنسبة للمستوى التعليمي فبلغت (الأقل من بكالوريوس) (٣٥%) أما بكالوريوس فأكثر (٦٥%)، أما بالنسبة لمتغير الخبرة فقد بلغ (لأقل من ٥ سنوات) (١٢.٥%) ولفئة (٥ سنوات فأكثر) (٨٧.٥%). وهذا ينسجم مع الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة الأردنية.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة وصياغة اسئلة الاستبانة التي اعتمدت بان يكون كل سؤال يحتوي على الاجراء وما هي النتيجة من خلال تحديد اربع مجالات للتوثيق وهي (عمليات التوثيق، طبيعة التوثيق، معيقات التوثيق، الملكية الفنية)

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في قياس الجزء الثاني والثالث من الدراسة، وعلى الشكل التالي: (درجة ٥) لـ(كبيرة جداً)، (درجة ٤) لـ(كبيرة)، (درجة ٣) لـ(متوسطة)، (درجة ٢) لـ(قليلة)، (درجة ١) لـ(قليلة جداً).

كما تم تحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في الدراسة وذلك بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدال - الحد الأدنى للبدال) / عدد المستويات

$$١.٣٣ = ٣/٤ = ٣/(١-٥)$$

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفضة أقل من (٢.٣٣).

متوسطة من (٢.٣٣) واقل من (٣.٦٧).

مرتفعة أكبر من (٣.٦٧).

صدق الأداة وثباتها:

الصدق الظاهري :

قام الباحث بالتحقق من صدق استبانة الدراسة من خلال توزيعها بصورتها الأولية على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات بهدف الوقوف على سلامة عبارات الاستبانة وقدرتها وملائمتها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث قام الباحث بإجراء كافة التعديلات المقترحة من قبل محكمي الاستبانة.

كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة عبر استخدام مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات أفراد عينة الدراسة التي تم الحصول عليها.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم إيجاد معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات محاور الدراسة والأداة ككل، جدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
١	طبيعة التوثيق	٦	٠.٨٥٦
٢	معيقات التوثيق	٧	٠.٩٠٠
٣	عمليات التوثيق	٦	٠.٨٧٧
٤	الملكية الفنية	٥	٠.٨٧٧
	الكلي	٢٤	٠.٩٤٩

يظهر من جدول (٢) أن قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٨٥٦-٠.٩٠٠) وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (٠.٦٠).

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث باستخدام عدة أساليب احصائية من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى النحو الآتي:

التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.

ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة.

اختبار t-test لاختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع : عرض النتائج الاحصائية

يشتمل هذا الفصل على عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على الأفراد المبحوثين وتحليل إجابات هؤلاء الأفراد على فقرات الاستبانة المتعلقة بكل مجال من مجالات الدراسة في محاولة لدراسة واقع توثيق المعلومات على الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة ، وتم في هذا الفصل كذلك اختبار مدى صحة الفرضيات التي وردت في هذه الدراسة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النتائج.

تحليل فقرات استبانة الدراسة :

نتائج الإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: ما واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والمستوى والرتبة لمجالات الدراسة وكالآتي:

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	عمليات التوثيق	4.00	0.88	80.00	مرتفع	1
1	طبيعة التوثيق	3.71	0.79	74.20	مرتفع	2
4	الملكية الفنية	3.62	0.99	72.40	متوسط	3
2	معيقات التوثيق	3.43	0.92	68.60	متوسط	4
	الكلي لواقع التوثيق	3.69			مرتفع	

يلاحظ من الجدول (٣) أن مستوى متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة كان مرتفعاً إذ تحقق هذا الواقع بمتوسط حسابي (٣.٦٩) وأهمية نسبية (٧٣.٨٠)، وجاء مستوى متوسطات المجالات بين متوسط ومرتفع إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٠) - (٣.٤٣) ، وجاء في الرتبة الأولى مجال عمليات التوثيق بمتوسط حسابي (٤.٠٠) وأهمية نسبية (٨٠.٠) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال معيقات التوثيق بمتوسط حسابي (٣.٤٣) بأهمية نسبية (٦٨.٦٠).

وقد تم تحليل واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة وفقاً لفقراتها وذلك على النحو التالي:

- مجال طبيعة التوثيق :

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال طبيعة التوثيق مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
٢	تقوم الوزارة بالعديد من عمليات التوثيق وانجازها بالمستوى المطلوب للمحافظة على الممتلكات الفنية.	4.10	0.87	82.00	مرتفع	١
٥	تعزز الوزارة وعي العاملين بالتوثيق بأهمية الأعمال الفنية وقيمتها المعنوية والتاريخية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.85	0.95	77.00	مرتفع	٢
٦	تخاطب الوزارة الجهات المبرم معها اتفاقيات وبرامج تنفيذية للاستفادة من خبراتها في حفظ وتصنيف وارشفة اللوحات الفنية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.83	0.96	76.60	مرتفع	٣
١	تقوم الوزارة بجمع المقتنيات الفنية لكبار الفنانين للحفاظ على إبداعهم ونبوغهم الفني.	3.63	1.25	72.60	متوسط	٤
٣	توفر الوزارة تدريب مؤهل لكوادرها الإدارية والفنية لزيادة إمكانياتها الفنية والعلمية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.48	1.13	69.60	متوسط	٥
	طبيعة التوثيق	3.71			مرتفع	

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى مجال طبيعة التوثيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٧١) بأهمية نسبية (٧٤.٢٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.١٠ - ٣.٣٨) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٢) وهي "تقوم الوزارة بالعديد من عمليات التوثيق وانجازها بالمستوى المطلوب للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٤.١٠) و بأهمية نسبية (٨٢.٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٤) وهي " توفر الوزارة بنية تحتية مناسبة كالمستودعات وأجهزة كمبيوتر والبرمجيات وغيرها لتوثيق المقتنيات الفنية وللمحافظة على هذه المقتنيات." بمتوسط حسابي (٣.٣٨) بأهمية نسبية (٦٧.٦٠).

- مجال معيقات التوثيق :

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال معيقات التوثيق مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
١	تحدد الوزارة الرصيد الدفترى للوحات الفنية الموجودة في الوزارة والمديريات التابعة لها للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.95	1.04	79.00	مرتفع	١
٤	يوجد مرجعية قانونية موحدة لحياسة اللوحات الفنية عند توزيعها على مختلف المديريات التابعة للوزارة للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.83	1.20	76.60	مرتفع	٢
٥	تقوم الوزارة بحماية الأعمال الفنية في الوزارة من الأتربة والغبار التي تُغطي هذه المُقتنيات للمحافظة على هذه الممتلكات الفنية.	3.63	1.23	72.60	متوسط	٣
٦	توفر الوزارة اماكن مناسبة للوحات والمقتنيات الفنية في الوزارة للمحافظة عليها من الرطوبة والتمزق والعفن وتلف أي أجزاء منها.	3.30	1.09	66.00	متوسط	٤
٢	توفر الوزارة مستودعات مجهزة ومخصصة لتخزين اللوحات والأعمال الفنية للمحافظة على ممتلكاتها الفنية.	3.08	1.23	61.60	متوسط	٦
٧	توفر الوزارة حافظات ورفوف خاصة لتخزين اللوحات الفنية لتسهيل عملية الترتيب والنقل والحركة داخل المستودع للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.03	1.23	60.60	متوسط	٧
	معيقات التوثيق	3.43			متوسط	

يلاحظ من الجدول (٥) أن مستوى مجال معيقات التوثيق كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤٣) بأهمية نسبية (٦٨.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٩٥ - ٣.٠٣)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "تحدد الوزارة الرصيد الدفترى للوحات الفنية الموجودة في الوزارة والمديريات التابعة لها للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٩٥) وبأهمية نسبية (٧٩.٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٧) وهي "توفر الوزارة حافظات ورفوف خاصة لتخزين اللوحات الفنية لتسهيل عملية الترتيب والنقل والحركة داخل المستودع للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٠٣) بأهمية نسبية (٦٠.٦٠).

- مجال عمليات التوثيق :

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال عمليات التوثيق مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
٣	تقوم الوزارة بختم اللوحات الفنية بالأختام المخصصة لهذا الغرض للمحافظة على الممتلكات الفنية.	4.20	1.11	84.00	مرتفع	١
٤	تعطى الوزارة ارقام متسلسلة وتكتب معلوماتها على ظهر كل لوحة للمحافظة على ممتلكاتها الفنية.	4.18	1.17	83.60	مرتفع	٢
٢	تحصر الوزارة اعداد اللوحات الفنية وتجمع معلوماتها من خلال سجلاتها الرسمية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	4.10	0.93	82.00	مرتفع	٣
١	تقوم الوزارة بحصر الأماكن التي تتواجد فيها الأعمال الفنية في المديریات التابعة لها في المملكة للمحافظة على الممتلكات الفنية.	4.03	0.95	80.60	مرتفع	٤
٥	تعالج الوزارة الصور الفنية على برامج خاصة على الحاسوب واخذ نسخ احتياطية لكل صورة للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.53	1.36	70.60	متوسط	٦
	عمليات التوثيق	4.00			مرتفع	

يلاحظ من الجدول (٦) أن مستوى مجال عمليات التوثيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٠) بأهمية نسبية (٨٠.٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط الى مرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٢٠-٣.٥٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٣) وهي "تقوم الوزارة بختم اللوحات الفنية بالأختام المخصصة لهذا الغرض للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٤.٢٠) وبأهمية نسبية (٨٤.٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٥) وهي " تعالج الوزارة الصور الفنية على برامج خاصة على الحاسوب واخذ نسخ احتياطية لكل صورة للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٥٣) بأهمية نسبية (٧٠.٦٠).

- مجال الملكية الفنية :

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الملكية الفنية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
١	تقوم الوزارة بإصدار التعاميم اللازمة للمعابر والحدود بعدم السماح بإخراج اللوحات الفنية الممهورة بختمها للمحافظة على الممتلكات الفنية من السرقة والتسرب غير القانوني.	3.78	1.37	75.60	مرتفع	١
٢	تخاطب الوزارة الجهات التي لديها مقتنيات فنية للاستفادة من تجربة الوزارة في عمليات التوثيق للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.55	1.01	71.00	متوسط	٣
٤	تقوم الوزارة بتدريب وتأهيل العاملين بمجال التوثيق لزيادة قدرتهم في معرفة القيمة الفنية والمادية للوحات الفنية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.55	1.22	71.00	متوسط	٣
٣	تعمل الوزارة على نقل اللوحات من المستودعات الأرضية لحمايتها من الغرق والتلف عند حدوث تسرب للمياه للمحافظة على الممتلكات الفنية.	3.53	1.20	70.60	متوسط	٥
	الملكية الفنية	3.62			متوسط	

يلاحظ من الجدول (٧) أن مستوى مجال الملكية الفنية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٦٢) بأهمية نسبية (٧٢.٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال متوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٧٨-٣.٥٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "تقوم الوزارة بإصدار التعاميم اللازمة للمعابر والحدود بعدم السماح بإخراج اللوحات الفنية الممهورة بختمها للمحافظة على الممتلكات الفنية من السرقة والتسرب غير القانوني." بمتوسط حسابي (٣.٧٨) و بأهمية نسبية (٧٥.٦٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي " تعمل الوزارة على نقل اللوحات من المستودعات الأرضية لحمايتها من الغرق والتلف عند حدوث تسرب للمياه للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٥٣) بأهمية نسبية (٧٠.٦٠).

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني :

والذي ينص على: هل يختلف واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية باختلاف متغيرات (القسم والمسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة).

تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال اختبار فرضيات الدراسة وكالآتي:

اختبار الفرضيات:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H01 الفرضية الصفرية: «لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لواقع التوثيق وأمن المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية». لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية

جدول (٨) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
توثيق المعلومات	3.69	0.77	- 0.52	5.63	39	0.000	رفض

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (5.63) الى وجود دور لواقع التوثيق وأمن المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.69) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لواقع توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.52) ان بيانات تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الرئيسية الصفرية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لواقع توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H01-1: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لطبيعة التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية

جدول (٩) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الاولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
طبيعة التوثيق	3.71	0.79	- ٠.٢١٩	5.67	٣٩	٠.٠٠٠	رفض

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (٥.٦٧) الى وجود دور لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقا لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (٣.٧١) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) والمرافق لاختبار t كان اقل من ٠.٠٥ وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- ٠.٢١٩) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطا مهما لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -٣ الى +٣ ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -١ الى +١ التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الاولى والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H02-1: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمعيقات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية

جدول (١٠) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
معيقات التوثيق	3.43	0.92	- 0.091	٢.٩٥	٣٩	٠.٠٠٠	رفض

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (٢.٩٥) الى وجود دور لمجال معيقات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (٣.٤٣) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) والمرافق لاختبار t كان اقل من ٠.٠٥.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- ٠.٥٩١) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين ٣- الى ٣+ ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين ١- الى ١+ التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمجال معيقات توثيق المعلومات .

الفرضية الفرعية الثالثة:

3-1 H0: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لعمليات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية

جدول (١١) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
عمليات التوثيق	4.00	0.88	- 0.629	٧.١٧	٣٩	٠.٠٠٠	رفض

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (٧.١٧) الى وجود دور لمجال عمليات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (٤.٠٠) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) والمرافق لاختبار t كان اقل من ٠.٠٥ وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال عمليات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.629) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمجال عمليات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية

جدول (١٢) نتائج اختبار t للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة الفرعية الرابعة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الملكية الفنية	3.62	0.99	- 1.046	3.91	39	0.000	رفض

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (3.91) الى وجود دور لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.62) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 1.046) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بأنها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الرابعة والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 الفرضية الصفرية: « لا يختلف واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) باختلاف متغيرات القسم، والمسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة».

أولاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الاردنية حسب متغير المسمى الوظيفي:

الجدول (١٣) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الاردنية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجالات	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
طبيعة التوثيق	مدير	11	3.70	0.61	٠.٠٥	٠.٩٥٦
	فني	29	3.71	0.86		
معيقات التوثيق	مدير	11	3.62	0.52	٠.٨٠	٠.٤٢٨
	فني	29	3.36	1.04		
عمليات التوثيق	مدير	11	4.30	0.79	١.٣٧	٠.١٧٦
	فني	29	3.88	0.89		
الملكية الفنية	مدير	11	3.65	0.83	٠.١٥	٠.٨٧٩
	فني	29	3.60	1.06		
الكلية لواقع التوثيق	مدير	11	3.82	0.48	٠.٦٥	٠.٥١٤
	فني	29	3.64	0.86		

تشير النتائج في الجدول (١٣) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٦٥)، ومستوى دلالة (٠.٥١٤) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٠٥) ومستوى دلالة (٠.٩٥٦) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٨٠) ومستوى دلالة (٠.٤٢٨) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (١.٣٧) ومستوى دلالة (٠.١٧٦) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.١٥) ومستوى دلالة (٠.٨٧٩) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥)

ثانياً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الاردنية حسب متغير النوع الاجتماعي:

الجدول (١٤) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الاردنية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
طبيعة التوثيق	ذكر	28	3.86	0.81	١.٨٧	٠.٠٦٨
	انثى	12	3.36	0.65		
معيقات التوثيق	ذكر	28	3.48	0.93	٠.٥٤	٠.٥٩٠
	انثى	12	3.31	0.94		
عمليات التوثيق	ذكر	28	4.24	0.74	٣.٠٠	٠.٠٠٥
	انثى	12	3.42	0.93		
الملكية الفنية	ذكر	28	3.82	0.92	٢.٠٩	٠.٠٤٣
	انثى	12	3.13	1.02		
الكلي التوثيق	ذكر	28	3.85	0.73	٢.١٤	٠.٠٣٨
	انثى	12	3.31	0.75		

تشير النتائج في الجدول (١٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٢.١٤)، وبمستوى دلالة (٠.٠٣٨) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائية، ذلك ان قيمة مستوى الدلالة اقل من (٠.٠٥) بحيث ان دلالة الفرق كان بافضلية للذكور الذيت كان متوسط رأيهم اكبر من متوسط رأي الاناث حسبما هو مبين في الجدول كما بلغت قيمة t المحسوبة (١.٨٧) وبمستوى دلالة (٠.٠٦٨) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٥٤) وبمستوى دلالة (٠.٥٩٠) لمجال معيقات التوثيق وتعد هذه القيم غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) اما بالنسبة لمجال عمليات التوثيق فقد بلغت قيمة t المحسوبة لهذا المجال (٣.٠٠) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٥) وبلغت (٢.٠٩) وبمستوى دلالة (٠.٠٤٣) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥) بحيث ان دلالة الفرق كان بافضلية للذكور الذين كان متوسط تقدير رأيهم اكبر من متوسط تقدير رأي الاناث حسب قيم المتوسطات الحسابية الواردة بالجدول.

ثالثاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الاردنية حسب متغير الفئة العمرية:

الجدول (١٥) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير الفئة العمرية

المجالات	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
طبيعة التوثيق	24 - 34 سنة	8	3.77	0.88	٠.٢٤	٠.٨٠٦
	٣٥ سنة فأكثر	32	3.69	0.78		
معيقات التوثيق	24 - 34 سنة	8	3.75	0.75	١.٠٨	٠.٢٨٣
	٣٥ سنة فأكثر	32	3.35	0.96		
عمليات التوثيق	24 - 34 سنة	8	3.92	0.97	٠.٢٨	٠.٧٨٠
	٣٥ سنة فأكثر	32	4.02	0.87		
الملكية الفنية	24 - 34 سنة	8	3.98	0.83	١.١٥	٠.٢٥٧
	٣٥ سنة فأكثر	32	3.53	1.02		
الكلية لواقع التوثيق	24 - 34 سنة	8	3.85	0.71	٠.٦٧	٠.٥٠٦
	٣٥ سنة فأكثر	32	3.65	0.79		

تشير النتائج في الجدول (١٥) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير الفئة العمرية وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٦٧) ، ومستوى دلالة (٠.٥٠٦) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) ، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٢٤) ومستوى دلالة (٠.٨٠٦) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (١.٠٨) ومستوى دلالة (٠.٢٨٣) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٢٨) ومستوى دلالة (٠.٧٨٠) لمجال عمليات التوثيق كما بلغت (١.١٥) ومستوى دلالة (٠.٢٥٧) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥)

رابعاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول (١٦) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجالات	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
طبيعة التوثيق	اقل من بكالوريوس	14	3.71	0.77	٠.٠٣	٠.٩٧٣
	بكالوريوس فاكثر	26	3.71	0.82		
معيقات التوثيق	اقل من بكالوريوس	14	3.39	0.66	٠.٢٢	٠.٨٢٧
	بكالوريوس فاكثر	26	3.46	1.05		
عمليات التوثيق	اقل من بكالوريوس	14	3.82	0.76	٠.٩٢	٠.٣٦٣
	بكالوريوس فاكثر	26	4.09	0.94		
الملكية الفنية	اقل من بكالوريوس	14	3.61	0.89	٠.٠٠٣	٠.٩٩٧
	بكالوريوس فاكثر	26	3.62	1.06		
الكلية لواقع التوثيق	اقل من بكالوريوس	14	3.63	0.66	٠.٣١	٠.٧٥٣
	بكالوريوس فاكثر	26	3.72	0.84		

تشير النتائج في الجدول (١٦) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٣١) ، وبمستوى دلالة (٠.٧٥٣) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) ، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٠٣) وبمستوى دلالة (٠.٩٧٣) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٢٢) وبمستوى دلالة (٠.٨٢٧) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٩٢) وبمستوى دلالة (٠.٣٦٣) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.٠٠٣) وبمستوى دلالة (٠.٩٩٧) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥) .

خامسا: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول (١٧) نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

المجالات	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
طبيعة التوثيق	اقل من ٥ سنوات	5	3.47	0.69	٠.٧٢	٠.٤٧٢
	٥ سنوات فأكثر	35	3.74	0.81		
معيقات التوثيق	اقل من ٥ سنوات	5	3.37	0.78	٠.١٥	٠.٨٧٨
	٥ سنوات فأكثر	35	3.44	0.95		
عمليات التوثيق	اقل من ٥ سنوات	5	3.77	0.93	٠.٦١	٠.٥٣٩
	٥ سنوات فأكثر	35	4.03	0.88		
الملكية الفنية	اقل من ٥ سنوات	5	3.60	1.25	٠.٠٣	٠.٩٧٢
	٥ سنوات فأكثر	35	3.62	0.97		
الكلي لواقع التوثيق	اقل من ٥ سنوات	5	3.55	0.87	٠.٤١	٠.٦٧٨
	٥ سنوات فأكثر	35	3.71	0.77		

تشير النتائج في الجدول (١٧) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٤١) ، وبمستوى دلالة (٠.٦٧٨) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٧٢) وبمستوى دلالة (٠.٤٧٢) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.١٥) وبمستوى دلالة (٠.٨٧٨) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٦١) وبمستوى دلالة (٠.٥٣٩) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.٠٣) وبمستوى دلالة (٠.٩٧٢) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥).

الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول :

والذي ينص على: ما واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والمستوى والرتبة لمجالات الدراسة ، حيث يتضح من الجدول (٣) أن أعلى متوسط حسابي كان لمجال عمليات التوثيق حيث بلغ (٤.٠٠) بانحراف معياري (٠.٨٨) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاء مجال طبيعة التوثيق بمتوسط حسابي (٣.٧١) وانحراف معياري (٠.٧٩) وبدرجة مرتفعة، ثم مجال الملكية الفنية بمتوسط حسابي (٣.٦٢) وانحراف معياري (٠.٩٩) وبدرجة متوسطة وأخيراً جاء مجال معيقات التوثيق بمتوسط حسابي (٣.٤٣) وانحراف معياري (٠.٩٢) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣.٦٩) بانحراف معياري (٠.٧٧) وبدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد العينة في وزارة الثقافة الأردنية يجدون أن هناك مجالات لها درجة أكبر من غيرها في الأهمية في عمليات التوثيق، حيث جاء مجال عمليات التوثيق في المرتبة الأولى مما يؤكد على أهمية التوثيق، حيث تعمل الوزارة على المحافظة على الممتلكات الفنية بطرق مختلفة، باستخدام الاختتام والسجلات الرسمية وتشكيل اللجان وحصر اماكن تواجد اللوحات الفنية في الوزارة والمديريات التابعة لها، مما يكفل أن تتم عملية التوثيق وفق ما خطط لها، ثم جاء مجال طبيعة التوثيق في المرتبة الثانية ويمكن تفسير ذلك من خلال أن افراد العينة ينجزون أعمالهم التي تختص بالتوثيق في الوقت المحدد وحسب المطلوب، وكذلك زيادة وعي العاملين بالتوثيق بأهمية الاعمال الفنية وقيمتها المعنوية والتاريخية والاستفادة من خبرات الاخرين في مجال حفظ وتصنيف وارشفة اللوحات الفنية، كما جاء في المرتبة الثالثة مجال الملكية الفنية، حيث أن افراد عينة الدراسة يؤكدون على ضرورة اصدار التعاميم اللازمة للمعابر والمنافذ الحدودية بعدم السماح باخراج أي لوحة فنية ما لم تكن ممهورة بختم الوزارة وتحمل موافقات رسمية باخراجها حسب الاصول في حين انه لا بد من حماية الممتلكات الفنية بحفظها في اماكن آمنة ومحمية من الغرق والتلف بوضعها بمستودعات أعلى من سطح الارض، كما جاء مجال معيقات التوثيق في المرتبة الرابعة، حيث أن افراد عينة الدراسة يؤكدون وجود العديد من المعوقات التي تقف أمام عملية التوثيق، ومن ذلك عدم توفر حافظات ورفوف لتخزين الممتلكات الفنية وعدم توفر مستودعات مجهزة ومخصصة لتخزين اللوحات والاعمال الفنية لحمايتها من الاتربة والغبار تلافياً لعطبها او تعفنها، وغير ذلك مما يعيق عملية التوثيق حيث اتفق أغلب أفراد العينة بوجود هذه المعوقات، أما المتوسط الحسابي الكلي، فبلغ (٣.٦٩) بانحراف معياري (٠.٧٧) وبدرجة مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد العينة يدركون أهمية التوثيق ككل في وزارة الثقافة من خلال المجالات المختلفة وأن هناك أهمية لبعض المجالات قياساً بمجالات أخرى ولكن بشكل عام كانت عملية التوثيق تسير بشكل مناسب.

وفيما يلي تفصيل لمجالات الاستبانة:

مجال طبيعة التوثيق :

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى مجال طبيعة التوثيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٧١) بأهمية نسبية (٧٤.٢٠)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.١٠ - ٣.٣٨)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٢) وهي "تقوم الوزارة بالعديد من عمليات التوثيق وانجازها بالمستوى المطلوب للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٤.١٠) و بأهمية نسبية (٨٢.٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٤) وهي " توفر الوزارة بنية تحتية مناسبة كالمستودعات وأجهزة كمبيوتر والبرمجيات وغيرها لتوثيق المقتنيات الفنية وللمحافظة على هذه المقتنيات." بمتوسط حسابي (٣.٣٨) بأهمية نسبية (٦٧.٦٠).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن افراد العينة يدركون الدور الذي تقوم به وزارة الثقافة في المحافظة على الممتلكات الفنية إدراكاً منها لقيمتها وأهميتها، وتتم هذه العملية خلال مراحل متعددة، كما أن الوزارة توفر جميع المستلزمات والوسائل والأدوات اللازمة التي تكفل ضمان التوثيق ضمن الوضع المناسب وبما يحقق رؤى الوزارة في ذلك، كما أنه من الطبيعي أن توفر وزارة الثقافة جميع مستلزمات البنية التحتية من مستودعات وأجهزة كمبيوتر وبرمجيات وغير ذلك لضمان إتمام عملية التوثيق بشكل مناسب، لذلك جاءت هذه الفقرة بأقل متوسط حسابي في هذا المجال.

مجال معيقات التوثيق :

يلاحظ من الجدول (٥) أن مستوى مجال معيقات التوثيق كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٤٣) بأهمية نسبية (٦٨.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٩٥ - ٣.٠٣)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "تحدد الوزارة الرصيد الدفترى للوحات الفنية الموجودة في الوزارة والمديريات التابعة لها للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٩٥) و بأهمية نسبية (٧٩.٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٧) وهي " توفر الوزارة حافظات ورفوف خاصة لتخزين اللوحات الفنية لتسهيل عملية الترتيب والنقل والحركة داخل المستودع للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٠٣) بأهمية نسبية (٦٠.٦٠)

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية التوثيق، وبالرغم من هذه المعوقات فإن أفراد العينة يدركون أهمية توثيق اللوحات الفنية من خلال الرصيد الدفترى وضرورة وجود مرجعية قانونية موحدة لحياسة اللوحات الفنية حيث أن أغلب الموظفين يدركون أهمية الإبقاء على الرصيد الدفترى للوحات الفنية سليماً وصحياً كونه من متطلبات اغلب الجهات الرقابية باختلاف اماكنها، ومن ناحية اخرى فانه لا بد من توفير حافظات ورفوف خاصة لتخزين اللوحات الفنية لتسهيل عملية الترتيب والنقل والحركة داخل المستودعات مع إدراك أفراد العينة أن وزارة الثقافة توفر كل ما يلزم من أجل الحد من هذه المعوقات.

مجال عمليات التوثيق :

يلاحظ من الجدول (٦) أن مستوى مجال عمليات التوثيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٠) بأهمية نسبية (٨٠.٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط الى مرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٢٠ - ٣.٥٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٣) وهي "تقوم الوزارة بختم اللوحات الفنية بالأختام المخصصة لهذا الغرض للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٤.٢٠) و بأهمية نسبية (٨٤.٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٥) وهي " تعالج الوزارة الصور الفنية على برامج خاصة على الحاسوب واخذ نسخ احتياطية لكل صورة للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٥٣) بأهمية نسبية (٧٠.٦٠).

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن افراد العينة يؤكدون ان ما تقوم به وزارة الثقافة من عمليات متعددة للتوثيق من خلال ختم كل لوحة فنية بحيث تحتوي على اسم الفنان ونوع اللوحة وتاريخها بالإضافة الى معلومات اخرى فنية تخص اللوحة وذلك لضمان أن تتم هذه العملية وفق الأهداف المنشودة وبما يوفر سمعة مناسبة للوزارة، وبما يؤكد على مصداقيتها في المحافظة على الممتلكات الفنية. كما يؤكد أفراد العينة على أن الوزارة وفي إطار قيامها بالتوثيق فلا بد من توفر برامج خاصة على الحاسوب لمعالجة صورة كل لوحة فنية وأخذ نسخ احتياطية لها مما يسهل عملية الرجوع اليها في حال فقدان الصورة الاصلية لاي سبب كان، لذلك جاءت الاستجابة على هذه الفقرة كأقل فقرة في هذا المجال.

مجال الملكية الفنية :

يلاحظ من الجدول (٧) أن مستوى مجال الملكية الفنية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٦٢) بأهمية نسبية (٧٢.٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال متوسطاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٧٨ - ٣.٥٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "تقوم الوزارة بإصدار التعاميم اللازمة للمعابر والحدود بعدم السماح بإخراج اللوحات الفنية الممهورة بختمها للمحافظة على الممتلكات الفنية من السرقة والتسرب غير القانوني." بمتوسط حسابي (٣.٧٨) و بأهمية نسبية (٧٥.٦٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي " تعمل الوزارة على نقل اللوحات من المستودعات الأرضية لحمايتها من الغرق والتلف عند حدوث تسرب للمياه للمحافظة على الممتلكات الفنية." بمتوسط حسابي (٣.٥٣) بأهمية نسبية (٧٠.٦٠)

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الوزارة وفي مجال الملكية الفنية تقوم بإصدار تعاميم بحيث لا يمكن إخراج اللوحات الفنية المشهورة ما لم تكن مختومة بختم الوزارة حسب الاصول، الأمر الذي يضمن عدم سرقة مثل هذه الممتلكات الفنية أو تسريبها بشكل غير قانوني، في إطار سعي الوزارة بالمحافظة على نتاجات الفنانين خاصة القيمة منها بما يكفل تعزيز إنتاج اللوحات الفنية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما أن الوزارة حريصة كل الحرص على عدم حفظ الممتلكات الفنية خاصة القيمة والثمينة منها في أماكن يمكن أن تتسرب إليها المياه أو في أماكن غير مناسبة بحيث تؤثر عوامل الجو على هذه الممتلكات، وذلك في إطار سعيها للحفاظ على الممتلكات الفنية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عرفان وآخرون (٢٠١٠) والتي توصلت إلى أنه تم تحقيق فهم أفضل للحقائق السائدة حول حالة أمن المعلومات، وتختلف مع نتيجة دراسة البحيصي والشريف (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى عدم حدوث مخاطر في نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في قطاع غزة بشكل متكرر.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: هل يختلف واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية باختلاف متغيرات (القسم والمسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة).

تم الإجابة عن هذا السؤال من خلال اختبار فرضيات الدراسة وكالآتي:

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H01 الفرضية الصفرية: «لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لواقع التوثيق وأمن المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية».

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (0.63) الى وجود دور لواقع التوثيق وأمن المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.69) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لواقع توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.02) ان بيانات تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين 3- الى 3+ ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين 1- الى 1+ التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الرئيسية الصفرية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لواقع التوثيق وأمن المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية، ويمكن ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن هناك أهمية واضحة لتوثيق المعلومات في وزارة الثقافة، وذلك في سبيل المحافظة على الممتلكات الفنية الخاصة بالفنانين الذين ينتجون هذه المنتجات في سبيل أن تقوم جهة ما بحمايتها ورعايتها بجميع الوسائل والسبل من ختم وحفظ وإيجاد سجلات خاصة بذلك، وغير ذلك من الأمور مما يكفل أن يبادر هؤلاء الفنانين بإنتاج نتاجات أخرى مميزة، بحيث تقوم وزارة الثقافة في الاردن بمتابعة هذه المنتجات والحفاظ عليها وحمايتها من كل ما قد يؤثر عليها أو يفقدها قيمتها أو يجعلها عرضة للسرقة أو تتسرب بأي طرق من الطرق الاحتمالية المختلفة.

وفيما يلي مناقشة الفرضية الرئيسية الأولى حسب فرضياتها الفرعية وكالآتي:

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H01-1: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لطبيعة التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (0.67) الى وجود دور لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.71) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.219) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الاولى والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمجال طبيعة توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن توثيق المعلومات يعد ضرورة هامة لجميع المجالات، حيث يمكن من خلال التوثيق المحافظة على هذه الممتلكات وصيانتها من العبث والضياع لحفظها في أماكنها المخصصة وبإيجاد جميع الوسائل اللازمة والكفيلة للحفاظ عليها كونها نم الممتلكات الفنية الهامة والتي تعود للعديد من الفنانين الذين أنتجوها وأبدعوا في إنتاجها كي تنال إعجاب الآخرين، حيث تقوم وزارة الثقافة بالمحافظة على هذه الممتلكات الفنية بجميع الوسائل والسبل اللازمة لتحقيق ذلك.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية:

H02-1: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمعوقات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار t للعينة الواحدة ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار هذه الفرضية تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (2.90) الى وجود دور لمجال معوقات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقاً لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.43) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال معوقات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.091) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطاً مهماً لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمجال معوقات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن عملية توثيق المعلومات لا بد أن تتم وفق مراحل وخطوات مدروسة وبها يحقق الفاعلية منها، حيث أن عملية التوثيق لا بد أن تسير وفق منهجية علمية بحيث يتم الحد أو القضاء على جميع المعوقات التي تفتقر أمام عملية التوثيق ومن ذلك عدم توفر البنية التحتية أو عدم وجود الأجهزة والبرامج الخاصة بذلك أو بسبب عدم الاهتمام بهذه المنتجات والممتلكات الفنية وعدم معرفة قيمتها الأمر الذي يضمن أن يتم توثيق المعلومات بالشكل المناسب وبما يتلاءم مع قيمة الممتلكات الفنية.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة:

3-1 H0: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لعمليات التوثيق في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (7.17) الى وجود دور لمجال عمليات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الاردنية (طبقا لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (4.00) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 0.629) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطا مهما لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمجال عمليات توثيق المعلومات في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد العينة يجدون أن عملية توثيق المعلومات لها دور وقيمة كبيرة في الحفاظ على الممتلكات الفنية، حيث تسير هذه العمليات وفق خطة مدروسة ومناسبة وبما يضمن المحافظة على الممتلكات الفنية التي تتبع للعديد من الفنانين، وتتبع وزارة الثقافة العديد من الوسائل لتحقيق ذلك من توفير الأختام والبنية التحتية والمعدات والعاملين المهرة بما يؤدي في النهاية إلى المحافظة على الممتلكات الفنية وفق الأصول المرعية في ذلك.

مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة:

4-1 H0: الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

تشير قيمة t المحسوبة والبالغة (3.91) الى وجود دور لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة (طبقا لتقديرات اراء افراد عينة الدراسة) إذ بلغت قيمة متوسط تقديرات اراء افراد عينة الدراسة البالغ (3.62) وذلك لان قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) والمرافق لاختبار t كان اقل من 0.05 وبالتالي وحيث ان قيمة متوسط التقدير كان اكبر من القيمة المرجعية فهذا يشير الى وجود دور لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

وتبين قيمة معامل الالتواء البالغة (- 1.046) ان بيانات المجال تعتبر قريبة من التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرطا مهما لتطبيق اختبار t حيث عادة ما يتم اعتبار قيم الالتواء بانها قريبة من التوزيع الطبيعي اذا انحصرت بين -3 الى +3 ومنها ما يقبلها اذا انحصرت بين -1 الى +1 التي تعتبر قيم الالتواء قريبة من التوزيع الطبيعي، وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الفرعية الرابعة والتي تشير الى انه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمجال الملكية الفنية في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن موضوع الملكية الفنية يعد من الموضوعات الهامة في مجال حماية وأمن المعلومات خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية والنشر وبما يتعلق بموضوع المحافظة على نتائج الفنانين والمؤلفين وغير ذلك حيث أن هذه الممتلكات تعد هامة ولا بد من المحافظة عليها وهذا هو سعي وزارة الثقافة الأردنية التي تسعى بكل جهد ممكن من أجل أن يتم المحافظة على هذه الممتلكات الفنية وفق أصول المنهج العلمي.

مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 الفرضية الصفرية: «لا يختلف واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) باختلاف متغيرات القسم، والمسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة».

أولاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير المسمى الوظيفي:

تشير النتائج في الجدول (١٣) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٦٥)، ومستوى دلالة (٠.٥١٤) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٠٥) ومستوى دلالة (٠.٩٥٦) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٨٠) ومستوى دلالة (٠.٤٢٨) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (١.٣٧) ومستوى دلالة (٠.١٧٦) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.١٥) ومستوى دلالة (٠.٨٧٩) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥)

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد العينة يدركون حسب المسمى الوظيفي أن هناك أهمية واضحة لعملية توثيق المعلومات على المحافظة على الممتلكات الفنية حيث أن الجميع يعملون معاً سعيًا لتحقيق نقلة نوعية في عملية التوثيق في وزارة الثقافة وبما يضمن المحافظة على تلك الممتلكات الفنية.

ثانياً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير النوع الاجتماعي:

تشير النتائج في الجدول (١٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٢.١٤)، ومستوى دلالة (٠.٠٣٨) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً، ذلك ان قيمة مستوى الدلالة اقل من (٠.٠٥) بحيث ان دلالة الفرق كان بافضلية للذكور الذيت كان متوسط رأيهم اكبر من متوسط رأي الاناث حسبما هو مبين في الجدول كما بلغت قيمة t المحسوبة (١.٨٧) ومستوى دلالة (٠.٠٦٨) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٥٤) ومستوى دلالة (٠.٥٩٠) لمجال معيقات التوثيق وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) اما بالنسبة لمجال عمليات التوثيق فقد بلغت قيمة t المحسوبة لهذا المجال (٣.٠٠) ومستوى دلالة (٠.٠٠٥) وبلغت (٢.٠٩) ومستوى دلالة (٠.٠٤٣) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥) بحيث ان دلالة الفرق كان بافضلية للذكور الذين كان متوسط تقدير رأيهم اكبر من متوسط تقدير رأي الاناث حسب قيم المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة حسب الجنس توجد بينهم فروق في نظرهم لأهمية توثيق المعلومات حيث أن هذه العملية تعد هامة ولازمة في وزارة الثقافة، بحيث تكون هناك ضمانة حقيقية من أجل المحافظة على الممتلكات الفنية ضمن الأصول العلمية المرعية في الجهات المختلفة.

ثالثاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير الفئة العمرية:

تشير النتائج في الجدول (١٥) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير الفئة العمرية وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٦٧) ، ومستوى دلالة (٠.٥٠٦) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٢٤) ومستوى دلالة (٠.٨٠٦) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (١.٠٨) ومستوى دلالة (٠.٢٨٣) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٢٨) ومستوى دلالة (٠.٧٨٠) لمجال عمليات التوثيق كما بلغت (١.١٥) ومستوى دلالة (٠.٢٥٧) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥)

ويمكن تفسير ذلك من خلال ان الفئات العمرية المختلفة تدرك أهمية توثيق المعلومات فيما يتعلق بموضوع الملكية الفكرية أو فيما يتعلق بموضوع الممتلكات الفنية، حيث أن جميع العاملين في وزارة الثقافة يعملون معاً بغض النظر عن فئاتهم العمرية لضمان القيام عملية التوثيق للمعلومات ضمن مسارها السليم وبما يكفل المحافظة على الممتلكات الفنية.

رابعاً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير المستوى التعليمي:

تشير النتائج في الجدول (١٦) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٣١) ، ومستوى دلالة (٠.٧٥٣) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٠٣) ومستوى دلالة (٠.٩٧٣) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.٢٢) ومستوى دلالة (٠.٨٢٧) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٩٢) ومستوى دلالة (٠.٣٦٣) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.٠٠٣) ومستوى دلالة (٠.٩٩٧) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥) .

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة وإن اختلفت مستوياتهم التعليمية فإنهم لا يجدون بدأً من عملية توثيق المعلومات للمحافظة على الممتلكات الفنية، حيث أن عملية توثيق المعلومات هي عملية لازمة وهامة في هذا الإطار بحيث يمكن توثيق المعلومات اللازمة للممتلكات الفنية بما يؤدي لحمايتها وعدم المساس بها، وحفظها في الأماكن المناسبة، بعيداً عن أي اعتداء قد يطرأ لها.

خامساً: الفروق في واقع التوثيق وأمن المعلومات في وزارة الثقافة الأردنية حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

تشير النتائج في الجدول (١٧) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مجالات واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة وذلك استناداً إلى قيمة t المحسوبة إذ بلغت (٠.٤١)، وبمستوى دلالة (٠.٦٧٨) للدرجة الكلية المعبرة عن واقع التوثيق حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ذلك ان قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٠.٧٢) وبمستوى دلالة (٠.٤٧٢) لمجال طبيعة التوثيق وبلغت (٠.١٥) وبمستوى دلالة (٠.٨٧٨) لمجال معيقات التوثيق وبلغت (٠.٦١) وبمستوى دلالة (٠.٥٣٩) لمجال عمليات التوثيق وبلغت (٠.٠٣) وبمستوى دلالة (٠.٩٧٢) لمجال الملكية الفنية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل منها كانت أكبر من (٠.٠٥).

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الدنف (٢٠١٥) والتي توصلت إلى أن التقنيات الفنية تتفاوت في درجات استخدام نظم معلوماتها ولم يتم العثور على دراسة تختلف مع نتائج هذه الدراسة.

التوصيات:

على ضوء ما تقدم من نتائج فقد أوصت الدراسة بالآتي:

تفعيل دور وزارة الثقافة الأردنية بإيجاد سجل وطني للوحات الفنية وتوثيقه وفق المعايير العالمية وتصنيف جميع هذه اللوحات وتحديد الثمينة منها للمحافظة على الممتلكات الفنية.

تدريب وتأهيل العاملين بمجال التوثيق من خلال عقد دورات وورشات عمل متخصصة في حفظ الممتلكات الفنية وزيادة قدرتهم على تحديد القيمة المعنوية والمادية لهذه الممتلكات.

عمل لجنة وطنية توجيهية لتبادل الخبرات والمعارف بمجال اللوحات الفنية والمحافظة عليها.

إصدار تعليمات ولوائح تنظيمية وتشريعات لحماية الممتلكات الفنية والمنتج الثقافي الفني الوطني وتنظيم عملية التوثيق وتعميمها على كافة الجهات ذات العلاقة.

الإفادة من برامج التعاون والتبادل الثقافي في مجال إرشاف اللوحات الفنية وصيانتها وتوثيقها مع دول ومتاحف عالمية لديها خبرات وتجارب ناجحة بهذا المجال.

إنشاء بنية تحتية مناسبة وملائمة كالمستودعات والبرامج الحاسوبية واجهزة الحاسوب والتصوير والات النسخ الاحتياطي لتوثيق الممتلكات الفنية والمحافظة عليها.

توفير اجهزة تعقيم وتنظيف لحماية الاعمال الفنية من الاتربة والغبار والمحافظة عليها من الرطوبة والتمزق والعفن والتلف بإيجاد اماكن حفظ مناسبة ذات تهوية جيدة بحيث تكون أعلى من مستوى سطح الارض.

تصميم برامج تدريبية بهدف زيادة قدرات الموظفين على كيفية التعامل مع اللوحات الفنية وطريقة ترتيبها ونقلها ومعالجتها وفق طرق واسس ومعايير علمية للمحافظة على هذه الممتلكات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأحمر، كنعان(٢٠٠٤)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، الجامعة الأردنية.

الأمم المتحدة (١٩٥٤)، اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٤.

(قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢)، الصادر في الجريدة الرسمية الأردنية رقم (٣٨٢١) ، ١٦/٤/١٩٩٢.

قانون رعاية الثقافة رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته.

نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة وتعديلاته رقم ٥ لسنة ١٩٩٠.

(نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة وتعديلاته رقم ٥ لسنة ١٩٩٠).

البحراني، فؤاد علي، والشريفة، علي محمد (٢٠٠٨)، الإطار العام لأمن المعلومات الوطني، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، الإصدار الأول، مجلس الوزراء.

البحيصي، عصام (٢٠٠٨)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني.

بدر، أحمد أنور (١٩٩٧)، مجتمع المعلومات الكوفي ومشكلات الخصوصية وأمن المعلومات، العدد ٣٣.

جرجيس، جاسم محمد، وبديع، محمود القاسم (٢٠٠١)، بنوك المعلومات، سلسلة الموسوعة الصغيرة، دار الشروق الثقافية العامة، بغداد.

اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات (٢٠٠٨)، السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات، التصنيف المعتمد لاستخدام الدوائر الحكومية الأردنية، رئاسة الوزراء.

حسين، فاروق سيد (٢٠٠١)، التجارة الإلكترونية وتأمينها، هلا للنشر والتوزيع، بغداد.

الدفن، أيمن (٢٠١٥)، واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عرفان وآخرون (٢٠١٠)، دراسة عملية حول أمن المعلومات في المنظمات السعودية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

رحمن، عفيفة (٢٠٠٧)، العلاقة بين دور الوثائق والمكتبات، ترجمة جاسم محمد جرجيس، المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات، ع٤.

السامرائي، أيمن (٢٠٠٣)، مصادر المعلومات الإلكترونية وتأثيرها على المكتبات، المجلة العربية للمعلومات، م ١٤، ع ١٤.

اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات (٢٠٠٨)، السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات، التصنيف لاستخدام الدوائر الحكومية الأردنية، رئاسة الوزراء.

العجارمة، مصطفى موسى (٢٠١٠)، التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الانترنت، دار الكتب القانونية، مصر.

الدهلاوي، عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٠)، أمن المعلومات في الحاسبات الآلية، مجلة الدفاع، العدد ٩٣.

رسلان، محمد عبد الله (٢٠٠١)، آفاق حرب المعلومات والأمن القومي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٥١، النسبة ١٥.

زهرة، محمد المرسي (٢٠٠٥)، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، دراسة مقارنة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد الثامن والأربعون، القاهرة.

القحطاني، سلمان بن علي بن وهف (٢٠٠٣)، أمن المعلومات في ضوء التطور التقني والمعلوماتي الحديث في الشبكات اللاسلكية النقلة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، العدد، دبي - الإمارات العربية المتحدة.

الهبائلي، حسين (٢٠٠١)، دورة المعالجة الآلية واللغوية للبيانات في تحقيق أمن المعلومات، جامعة الملك سعود.

المشهداني، سرحان سليمان السرحان محمود (٢٠٠١)، أمن الحاسوب والمعلومات، دار وائل للطباعة والنشر.

محمود، محمود ثابت (٢٠٠٢)، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، مجلة المحاماة، العدد الثاني.

الهجري، سعد محمد (٢٠٠٠)، الإطار العام للمكتبات والمعلومات ونظرية الذاكرة الخارجية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

مكاوي، حسن عماد (١٩٩٧)، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، المصرية اللبنانية القاهرة..

منصور، محمد حسين (٢٠٠٢)، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abraham Silberschatz and Henry F Korth and S.sudarshan (2006), Database System Concepts, Fifth Edition.

Ashton Sinamai, Ishanlosen Odiava, Seke Katsamudanga & Ndukuyake Ndhlovu (2017), Applied Methods for Upgrading Documentation of Immovable Heritage in Lesotho, JOURNAL OF AFRICAN CULTURAL HERITAGE STUDIES.

T. Albouraea, C. Armenakisa, M. Kyanb (2017), ARCHITECTURAL HERITAGE VISUALIZATION - USING INTERACTIVE TECHNOLOGIES, The International Archives of the Photogrammetric, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Volume XLII-2/W5, 26th International CIPA Symposium, Ottawa, Canada.

Hassani (2015), the International Archives of the Photogrammetric, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, Volume XL-5/W7, International CIPA Symposium, Taipei, Taiwan.

Gaines (2007), Cryptanalysis: A study of Ciphers and their Solutions, Dover Publication, New York.

Feistel (2003), Cryptography and computer privacy, Scientific American, 228.

ISO, (2005), Banking– Key management by means of asymmetric algorithms– Part 2: Approved algorithms using the RSA cryptosystem, International Organization for Standardization, Geneva , Switzerland.

Kazemi,Mehdi, Khajouei, Hamid and Nasrabadi, Hashem (2012), Evaluation of information security management system success factors: Case study of Municipal organization, African Journal of Business Management Vol. 6(14).

Kevin. Loney and George Koch (2002), Oracle 9i The Complete Reference, Tata McGraw-Hill Edition.

Lane, Tim (2007), Information Security Management In Australian Universities –An Exploratory Analysis, Master Thesis, Australia :Queensland University of Technology QUT.

Loncaster , w (1999), Electronic Publishing in library trends, .

R.Rivest, A. Shamir, and L.M. Adleman (2000), A method for obtaining digital signatures and public – key cryptosystems, Communications of the ACM, v. 21, n. 2.

R.C.Merkle (2002), Secrecy, Authentication, and Public Key Systems, UMI Research Press, Ann Arbor, Michigan.

Saptarshi Kolaya (2016), Conservation of Architectural Heritage, CAH, Luxor Cultural Heritage Preservation of Traditional Indian Art through Virtual New-media, Social and Behavioral Sciences 225,

W.Diffe & M.E. Hellman (1999), New directions in cryptography, IEEE Transactions on Information Theory, v.17 22, n . 6.

قائمة الملاحق

ملحق (١)

استبانة

((واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية))

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي أن أضع بين يديكم هذه الاستبانة التي صُممت خصيصاً لأغراض البحث العلمي بهدف تجميع البيانات اللازمة لاستكمال رسالة ماجستير في جامعة آل البيت بعنوان: "

"واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية " من وجهة نظر عينة الدراسة في وزارة الثقافة الأردنية".

برجاء التكرم بتعبئة الاستبانة بعد قراءة كل عبارة من عباراتها بعناية، وتحديد درجة موافقتكم أمام كل منها. الباحث يؤكد لكم أن ما تدلون به من آراء لن يُستخدم إلا في أغراض البحث العلمي وسوف تكون موضع سرية تامة، وأن نتائج البحث سوف تُعبر عن متوسط آراء عينة الدراسة وليست مجرد آراء فردية.

والباحث يشكر لكم سلفاً صادق تعاونكم معه

* الجزء الأول: برجاء التكرم بوضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب:

		القسم / الدائرة	
		المسمى الوظيفي:	
<input type="checkbox"/> ذكر		<input type="checkbox"/> أنثى	
<input type="checkbox"/> ٣٥ سنة فأكثر	<input type="checkbox"/> ٣٤-٢٤ سنة	<input type="checkbox"/> ٢٣-١٨ سنة	
<input type="checkbox"/> بكالوريوس فأكثر		<input type="checkbox"/> اقل من بكالوريوس	
<input type="checkbox"/> خمس سنوات فأكثر		<input type="checkbox"/> اقل من خمس سنوات	

الجزء الثاني: يهدف هذا الجزء إلى التعرف على واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية من حيث: (طبيعة التوثيق، معيقات التوثيق، عمليات التوثيق، الملكية الفنية).

واقع التوثيق وأمن المعلومات ودوره في الحفاظ على الممتلكات الفنية في وزارة الثقافة الأردنية					العبارات	الرقم
قبيلة جداً	قبيلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً		
المجال الأول: طبيعة التوثيق في وزارة الثقافة الأردنية						
					تقوم الوزارة بجمع المقتنيات الفنية لكبار الفنانين للحفاظ على إبداعهم ونبوغهم الفني.	
					تقوم الوزارة بالعديد من عمليات التوثيق وانجازها بالمستوى المطلوب للمحافظة على الممتلكات الفنية.	
					توفر الوزارة تدريب مؤهل لكوادرها الإدارية والفنية لزيادة إمكانياتها الفنية والعلمية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	
					تعزز الوزارة وعي العاملين بالتوثيق بأهمية الأعمال الفنية وقيمتها المعنوية والتاريخية للمحافظة على الممتلكات الفنية.	

المجال الثاني: معيقات التوثيق في وزارة الثقافة الأردنية				
				تحدد الوزارة الرصيد الدفترى للوحات الفنية الموجودة في الوزارة والمديريات التابعة لها للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				توفر الوزارة مستودعات مجهزة ومخصصة لتخزين اللوحات والأعمال الفنية للمحافظة على ممتلكاتها الفنية.
				يوجد لدى الوزارة توثيق حر في عمليات بيع المقتنيات الفنية وإهدائها وإعارتها ونقلها من مكان لآخر للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				يوجد مرجعية قانونية موحدة لحياسة اللوحات الفنية عند توزيعها على مختلف المديريات التابعة للوزارة للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				تقوم الوزارة بحماية الأعمال الفنية في الوزارة من الأتربة والغبار التي تُغطي هذه المقتنيات للمحافظة على هذه الممتلكات الفنية.
				توفر الوزارة اماكن مناسبة للوحات والمقتنيات الفنية في الوزارة للمحافظة عليها من الرطوبة والتمزق والعفن وتلف أي أجزاء منها.
				توفر الوزارة حافظات ورفوف خاصة لتخزين اللوحات الفنية لتسهيل عملية الترتيب والنقل والحركة داخل المستودع للمحافظة على الممتلكات الفنية.
المجال الثالث: عمليات التوثيق في وزارة الثقافة الأردنية				
				تقوم الوزارة بحصر الأماكن التي تتواجد فيها الأعمال الفنية في المديريات التابعة لها في المملكة للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				تحصر الوزارة اعداد اللوحات الفنية وتجمع معلوماتها من خلال سجلاتها الرسمية للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				تقوم الوزارة بختم اللوحات الفنية بالأختام المخصصة لهذا الغرض للمحافظة على الممتلكات الفنية.
				تعطى الوزارة ارقام متسلسلة وتكتب معلوماتها على ظهر كل لوحة للمحافظة على ممتلكاتها الفنية.
				تشكل الوزارة لجان متخصصة لتصنيف وحصر واصدار كتالوج للوحات الفنية حسب اهميتها للمحافظة على المقتنيات الفنية.

المجال الرابع: الملكية الفنية في وزارة الثقافة الأردنية

					تقوم الوزارة بإصدار التعاميم اللازمة للمعابر والحدود بعدم السماح بإخراج اللوحات الفنية الممهورة بختمها للمحافظة على الممتلكات الفنية من السرقة والتسرب غير القانوني.
					تخاطب الوزارة الجهات التي لديها مقتنيات فنية للاستفادة من تجربة الوزارة في عمليات التوثيق للمحافظة على الممتلكات الفنية.
					تعمل الوزارة على نقل اللوحات من المستودعات الأرضية لحمايتها من الغرق والتلف عند حدوث تسرب للمياه للمحافظة على الممتلكات الفنية.
					تقوم الوزارة بتدريب وتأهيل العاملين في مجال التوثيق لزيادة قدرتهم في معرفة القيمة الفنية والمادية للوحات الفنية للمحافظة على الممتلكات الفنية.
					تخاطب الوزارة الجهات الرقابية والحكومية بعدم اتلاف أي عمل فني لديها والزامها بإرسال هذه الاعمال للوزارة حتى وان كانت مصنفة تالفة للمحافظة على الممتلكات الفنية.

ملحق (٢)

عدد اللوحات الفنية واماكن توجدها وعينات مصورة منها

اللوحات الفنية والأعمال النحتية والصور الفوتوغرافية الموجودة في الوزارة وجميع المديريات التابعة لها، وكان عدد هذه الأعمال حتى تاريخه (٣٤٣٤) عمل فني موزعة حسب الجدول الآتي:

الرقم	الموقع	العدد
	مبنى الوزارة ١ + ٢	٨٨٤
	مديرية المسرح والفنون	١١٠٦
	مديرية تدريب الفنون	٥١٤
	متحف الحياة السياسية	٤٦
	مديرية الزرقاء	١٩٨
	مديرية الطفيلة	٩٦
	مديرية معان	٥٦
	مديرية العقبة	٩٢
	مديرية اربد	٧٨
	مديرية مادبا	٢٤
	مديرية البلقاء	٢١
	مديرية عجلون	١٦١
	مديرية المفرق	٥٨
	مديرية جرش	١٠٠

ملحق (٣)

قائمة أسماء المحكمين

المحكم	مكان العمل
الدكتور مرعي حسن بني خالد	جامعة آل البيت
الدكتور هايل فلاح السرحان	جامعة آل البيت
الدكتور وليد مجلي العوادة	جامعة آل البيت
الدكتور زياد الصمادي	جامعة آل البيت
الدكتور مرزوق عايد القعيد	جامعة العلوم الاسلامية